

١١ - البنود المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

وبرسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام^(٣) أحال ممثل هولندا البيان الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن نقل السلطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبرسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام^(٤)، أحال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية البيان الصادر عن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عقب التغييرات السياسية التي حدثت في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً).

وفي الجلسة ٣٧٨٤، المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة أدرج المجلس في جدول أعماله دون اعتراض البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية".

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (جمهورية كوريا) بالبيان التالي باسم المجلس^(٥):

يعرب مجلس الأمن عن تأييده لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يبدأ فترة جديدة من تاريخه ويحترم المجلس ما لدى شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من طموح وطني مشروع إلى تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتقدم في الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية لمنفعة الجميع، ويعارض أي تدخل في شؤونه الداخلية.

ويشير مجلس الأمن إلى قراره ١٠٩٧ (١٩٩٧) المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، الذي يؤيد خطة السلام ذات النقاط الخمس.

(٣) S/1997/422.

(٤) S/1997/442.

(٥) S/PRST/1997/31.

ألف - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٤): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أشار الأمين العام إلى بعثة الممثل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى، ملتتمساً دعم المجلس لخطة السلام المؤلفة من خمس نقاط بوصفها مبادرته لاستعادة السلام في شرقي زائير. وتدعو خطة السلام المؤلفة من خمس نقاط، والتي تستند إلى البيان الرئاسي المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧^(٢)، إلى وقف الأعمال العدائية فوراً؛ وانسحاب جميع القوات الأجنبية؛ واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لزائير والدول الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى؛ وحماية أمن جميع اللاجئين والمشردين وتيسير الحصول على المساعدة الإنسانية؛ والتعجيل بحل الأزمة بالوسائل السلمية من خلال الحوار والعملية الانتخابية وعقد مؤتمر دولي معني بالسلام، والأمن والتنمية. وذكر الأمين العام في رسالته أن من شأن قيام مجلس الأمن بالنظر، على أساس عاجل، في الإقرار بمبادرة الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ودعمها بشكل ملائم أن يساعد إلى حد كبير الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

(١) S/1997/136.

(٢) S/PRST/1997/5.

باء - رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين
العام للأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم
المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لرواندا لدى الأمم المتحدة

المقرر المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة
٣٩٠٣) : بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن أحال الأمين العام تقرير فريق التحقيق
في جمهورية الكونغو الديمقراطية التابع له^(٦). وكان الأمين
العام قد أنشأ الفريق في تموز/يوليه ١٩٩٧ للمساعدة على
فتح طريق مسدود بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية
وبعثة التحقيق المشتركة التي كلفتها لجنة حقوق الإنسان
بالتحقيق في الإدعاءات بوقوع مذابح وغيرها من انتهاكات
حقوق الإنسان التي نجمت عن الحالة في شرق زائير منذ
أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وحثت الحكومة على توسيع ولاية
التحقيق بحيث تعود إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٣، ومن ثم
تشمل: العنف العرقي بين الزائيريين الذين كانوا يعدون
أنفسهم "أصليين" ضد الزائيريين المنحدرين من أصل الهوتو
أو التوتوسي، بالإضافة إلى تطورات لاحقة منها تدفق
اللاجئين الهوتو من رواندا في عام ١٩٩٤ في أعقاب حوادث
الإبادة الجماعية التي وقعت هناك؛ وانعدام الأمن في كل من

ويرحب مجلس الأمن بانتهاء القتال ويعرب عن ارتياحه لأن
الاستقرار بدأ يعود إلى البلد.

ويؤكد المجلس من جديد السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية
لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية
لأي دولة، ويدعو إلى انسحاب جميع القوات الخارجية بما فيها
المرتزقة.

ويدعو مجلس الأمن، وفقا لخطة الأمم المتحدة للسلام ذات
النقاط الخمس، إلى تسوية الأزمة بسرعة وبالوسائل السلمية عن طريق
الحوار والعملية الانتخابية وعقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والتنمية في
منطقة البحيرات الكبرى. كما يؤكد المجلس من جديد بيان رئيسته
المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الذي دعا إلى الاتفاق بسرعة على
ترتيبات انتقالية سلمية تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة
بمشاركة جميع الأطراف.

ويعتقد مجلس الأمن أن عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن
والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة سيكون
أمرا أساسيا في تعزيز السلام والأمن الإقليميين.

ويدعو مجلس الأمن، وفقا لخطة الأمم المتحدة للسلام ذات
النقاط الخمس، إلى كفالة الحماية والأمن لجميع اللاجئين والأشخاص
المشردين وإلى تسهيل الحصول على المساعدة الإنسانية. وهو يكرر
نداءه من أجل الاحترام التام لحقوق اللاجئين والأشخاص المشردين
ومن أجل توفير كل إمكانية الوصول والسلامة لموظفي الإغاثة
الإنسانية. كما يكرر بأقصى قوة نداءه من أجل التعاون التام مع بعثة
الأمم المتحدة التي تحقق في التقارير التي تفيد بوقوع مذابح وغير ذلك
من الفظائع والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في البلد، بما في ذلك
تزويدها بكل إمكانات الوصول الفوري إلى غايتها وكفالة أمنها.
وهو يشعر بالقلق إزاء التقارير القائلة بأن اللاجئين في شرق البلد
يجري قتلهم بطريقة منتظمة. وهو يدعو إلى التوقف فورا عن ممارسة
العنف ضد اللاجئين في البلد.

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ تقديره للأمينين العاملين للأمم
المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ولممثلهما الخاص، والحكومة جنوب
أفريقيا، وجميع من عملوا من داخل المنظمة وخارجها من أجل تيسير
إيجاد حل سلمي للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٦) S/1998/581.

تلك الجرائم ودوافعها. وأكد الأمين العام أن أعضاء المجلس عندما يقرأون التقرير فسوف يصادفون واحدا من الأسباب الجذرية للزاعات التي وقعت مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وهو: حلقة مفرغة من انتهاكات حقوق الإنسان ومن الانتقام تعززها ظاهرة الإفلات من العقاب. وهذه الحلقة المفرغة ينبغي وضع حد لها وصولا إلى استعادة السلم والاستقرار الدائمين إلى المنطقة. وأكد أن للمجتمع الدولي، وخاصة البلدان المانحة، دورا رئيسيا يجب القيام به في هذا كله. وذكر أنه عند النظر في التقرير المرفق، لا شك أن أعضاء المجلس سوف يرغبون في الاستجابة إزاءه بطريقة تعبر عن مسؤوليتهم عن حفظ السلم والأمن الدوليين وفي الوقت نفسه ينبغي إعطاء الوزن الكامل لتوطيد الاستقرار الهش في المنطقة. وانتهاكات حقوق الإنسان التي وصلت من حيث الحجم إلى حد أنها تشكل جرائم مرتكبة ضد الإنسانية ينبغي النظر إليها على أنها تشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه ينبغي إعطاء الوزن الكامل لأهمية تدعيم الاستقرار الهش في المنطقة، وهو ما يتطلب بوضوح قدرا كبيرا من المساعدة الدولية. وسوف يكون في رأيه، من الخطأ الفادح أن يدير المجتمع الدولي ظهره للبلدان المعنية. ويحتاج الأمر إلى سياسة متسقة من المشاركة الدقيقة.

برسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام^(٧)، ذكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتقرير فريق التحقيق أن قطاعات معينة من الرأي العام العالمي تتهم جمهورية الكونغو الديمقراطية بارتكاب المذابح المزعومة ضد اللاجئين الهوتو الروانديين على يد عناصر من تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو. وهذه الإشارات العديدة إلى الفظائع التي تعزى خطأ إلى تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو مفوضة جعلت الأمم

(٧) S/1998/582.

زائير ورواندا بسبب الأفراد المسلحين التابعين للقوات المسلحة الرواندية السابقة وميليشيات الإنتراهوامي الذين ظلت بيدهم مقاليد السيطرة الصارمة على اللاجئين كما شنوا هجمات داخل رواندا؛ والعنف المتزايد الذي تعرض له التوتسي الزائيريون حتى انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي معرض الاستجابة، قام الأمين العام بتوسيع الفترة التي يشملها التحقيق لتعود إلى ١ آذار/مارس ١٩٩٣ كما عين رئيس القضاة آتسو كوفي أميغا (توغو) ليقود فريق التحقيق التابع له مكلفا بولاية تخوله التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المدعى ارتكابها في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ولاحظ الأمين العام أن الأحداث الموصوفة في تقرير الفريق لم تقع في فراغ. فقد كانت تستند إلى خلفية حوادث الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، والتي أدت مباشرة إلى اندلاع العنف في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ في شرقي زائير، وهو ما أدانته علانية حكومة رواندا بوصفه استئنافا لممارسات الإبادة الجماعية التي شهدتها في عام ١٩٩٤ في بلد مجاور. وهذا العنف نفسه أدى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى نشوء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحملته العسكرية الناجحة ضد نظام الرئيس موبوتو سيسسي سيكو التي انتهت في كينشاسا يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧. وانتهى التقرير إلى أن جميع الأطراف التي شاركت في العنف خلال الفترة المعنية قد ارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. وانتهى أيضا إلى أن حوادث القتل ورفض تقديم المساعدة الإنسانية التي وقعت على يد تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو وحلفائه، بما في ذلك عناصر من الجيش الوطني الرواندي، قد شكلت جرائم ضد الإنسانية. ويعتقد أعضاء الفريق أن بعض حوادث القتل يمكن أن تشكل إبادة جماعية ودعوا إلى إجراء المزيد من التحقيقات في

طريق تبسيط الأمور، في حين أن مشاكل منطقة البحيرات الكبرى مشاكل معقدة؛ وبما أن للتقرير دافعا سياسيا فإن هدفه هو إخفاء مسؤوليات القوى المتورطة في عملية إبادة الروانديين، لا سيما مسؤولية فرنسا التي قامت بعملية "توركواز"؛ ويشكل التقرير محاولة للتشكيك في الاستقرار السياسي في منطقة البحيرات الكبرى؛ وعلاوة على ذلك ونظرا لأن الإشاعات التي تم جمعها تستند إلى عينات محدودة أكثر من اللازم بحيث لا يمكن أن تكون موثوقة من الناحية الإحصائية، فإن هذه الوثيقة لا تستند إلى أي حقيقة ملموسة. واستنادا إلى ما سبق، فإن الحكومة ترفض بكل بساطة نتائج هذا التقرير وتعتبره مؤلفان مجموعة من الادعاءات التي لا أساس لها.

وبرسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام^(٨) ذكر الممثل الدائم لرواندا لدى الأمم المتحدة أن التقرير لم يستكمل ومن ثم لم يتوصل إلى نتائج محددة، كما يعترف الفريق في النص عامة. ويتسم التقرير بالانفعالية؛ وهو متحيز بدرجة كبيرة ويميل إلى المسائل غير الموضوعية من الاختصاصات أو الولاية؛ ولا يخدم نشر هذا التقرير غير المستكمل والمتحيز والمضلل تماما، قضية حقوق الإنسان، ويضر بإمكانية التوصل إلى حقيقة ما حدث. وأضاف أنه مما يؤسف له، أنه كان هناك مسعى لإثارة الحساسية ودعاية مكثفة من جانب بعض الدول الأعضاء بشأن التقرير قبل نشره. وهذا أمر لا يليق على الإطلاق، لأن أي عمل يستهدف التأثير على الدول الأعضاء يخالف ما نص عليه الميثاق من حياد الأمانة العامة، ويمثل انتهاكا تاما للسرية. وأكد أن حكومة رواندا تعرب عن رفضها للادعاء الوارد في التقرير بأن جنود حكومة رواندا ارتكبوا أي انتهاكات لحقوق الإنسان بحق قطاع من شعبها أو أي

(٨) S/1998/583.

المتحدة السامية لحقوق الإنسان تطلب من المقرر الخاص لزازير سابقا، الذي عينته مفوضية حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، أن يذهب مرة أخرى إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أعد تقريرا يثير الجدل. حيث انطوى على تحيز كبير، خاصة أنه تجاهل عمدا وتامما التأكيد على أن العوامل الرئيسية التي أدت إلى المأساة التي وقعت في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هي جرائم ارتكبتها النظم السابقة في منطقة البحيرات الكبرى. وكانت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد طالبت منذ البداية، وفقا لروح قرار مجلس الأمن ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بأن يتناول تحقيق الأمم المتحدة أيضا الفترة السابقة لحرب التحرير. لأن هذه الفترة حافلة بمجالات انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات المسلحة الزائيرية السابقة، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وميليشيات الانتراهاموي. وعلى الرغم من تباين الآراء بين الطرفين، تم التوصل إلى حل وسط، ووقعت اللجنة التحضيرية والحكومة الكونغولية، بعد مناقشات، في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على بروتوكول اتفاق بشأن التحقيق في ادعاءات المذابح وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من توقيع بروتوكول الاتفاق، عملت بعثة التحقيق بصورة مستمرة على انتهاك الأحكام المتفق عليها. وأشار إلى أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نددت بما يلي: عدم احترام البعثة لما تم الاتفاق عليه من حيث مكان وزمان التحقيق؛ والتدخل في السياسة الداخلية للكونغو؛ وعدم احترام القيم الثقافية للمنطقة التي يجري التحقيق فيها؛ والرغبة المتعمدة في خلق مشاكل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقال كذلك إن هذه الوثيقة خطيرة وتتناقض مع مثالي السلام والأمن الدوليين اللذين تنادي بهما الأمم المتحدة، من حيث أنها تسبب تفاقم الحقد الإثني بين الهوتو والتوتوسي عن

المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا إلى القيام بالتحقيق دون إبطاء، كل في بلدها، في الادعاءات الواردة في تقرير فريق التحقيق على أن يقدم إلى العدالة أي شخص يثبت تورطه في هذه المجازر والأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي أو غيرها. ويحيط المجلس علماً بما أبدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من استعداد لمحاكمة أي من مواطنيها ممن ثبتت إدانتهم في ارتكاب المجازر المدعى وقوعها أو تورطهم فيها. ويعتبر هذا الإجراء ذا أهمية كبرى في المساعدة على إنهاء حالة الإفلات من العقوبة وتشجيع إقامة السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ويحث المجلس الدول الأعضاء على التعاون مع حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في التحقيق مع مثل هؤلاء الأشخاص وإحالتهم للقضاء.

ويشجع المجلس حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على التماس الحصول على مساعدة دولية، كالمساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، في هذه العملية. كما يدعو الحكومتين المعنيتين إلى النظر في إمكانية إشراك مراقبين دوليين، حسب الاقتضاء. ويطلب إلى الحكومتين المعنيتين تقديم تقرير مرحلي أولي إلى الأمين العام بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ عن الخطوات التي يجري اتخاذها للتحقيق مع المسؤولين عن تلك الجرائم ومحاكمتهم.

ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لأن ينظر، عند الاقتضاء، وعلى ضوء الإجراءات التي تتخذها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، في إمكانية اتخاذ خطوات إضافية لكفالة تقديم مرتكبي تلك المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي الأخرى إلى العدالة.

ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات الدولية الأخرى على تقديم المساعدة التقنية اللازمة وغيرها من أشكال المساعدة إلى حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من أجل إقامة نظامين قضائيين يتسمان بالاستقلال والنزاهة.

ويعرب مجلس الأمن عن دعمه للأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية للحد من التوترات العرقية وتعزيز المصالحة الوطنية في المنطقة، ويحث الحكومتين المعنيتين على مواصلة التعاون في هذه الأنشطة من أجل تحقيق تحسن حقيقي في الحالة.

ويعلق مجلس الأمن أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية، ويرحب بقرارها بتشكيل فريق دولي من الشخصيات البارزة للتحقيق في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا والأحداث المحيطة بها. ويناشد الدول الأعضاء أن تسهم في الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لدعم أعمال هذا الفريق.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

شخص آخر، فيما كان يسمى عندئذ بزائير، وتعرب عن استيائها من ذلك الادعاء. وأكد أن سجل حكومة رواندا واضح. واللاجئون الروانديون الذين كانوا موجودين فيما كان يسمى بزائير كانوا رهائن لجنود وحكومة رواندا السابقة وميليشيا الانتراهاموي والجنود الزائيريين السابقين. والأمم المتحدة كانت تعلم ذلك جيداً. وشدد على أنه كان من واجب حكومة رواندا أن تنفذ شعبها، وهذا هو ما تم بنجاح.

وفي الجلسة ٣٩٠٣، المعقودة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه خلال مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالتين المذكورتين آنفاً ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس^(٩):

يدين مجلس الأمن المجازر والأعمال الوحشية الأخرى وانتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في زائير - جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في مقاطعها الشرقية بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الأخرى المذكورة في تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام. ويحيط المجلس علماً بالرددين الواردين على التقرير من حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويعترف المجلس بما يقوم به فريق التحقيق من عمل يتمثل في توثيق بعض هذه الانتهاكات، رغم عدم السماح للفريق بالقيام بمهمته بالكامل ودون إعاقة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد على أنه يلتزم بوحدة دول منطقة البحيرات الكبرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

ويسلم مجلس الأمن بضرورة متابعة التحقيق في تلك المجازر وغيرها من الأعمال الوحشية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاكمة المسؤولين عنها. ويشجب التباطؤ في إقامة العدل. ويدعو

(٩) S/PRST/1998/20

جنيف لسنة ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٩٧، بقدر انطباقها على الأطراف. وهو يدين ما أفادت به التقارير من تعرض المدنيين، بناء على أصولهم الإثنية، للإعدام بإجراءات موجزة وللتعذيب والإزعاج والاحتجاز، وكذلك من تجنيد للأطفال واستخدام للجنود الأطفال، وقتل أو إصابة للمقاتلين الذين يلقون أسلحتهم، ودعايات تبث الكراهية، وعنف جنسي، وغير ذلك من صور سوء المعاملة من قبل أي جانب. ويدعو المجلس، بوجه خاص، إلى حماية السكان المدنيين. ويذكر بعدم مقبولة تدمير أو إتلاف الأشياء التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، ولا سيما اللجوء إلى قطع إمدادات الكهرباء والمياه كسلاح يستخدم ضد السكان. ويؤكد المجلس مجدداً أن كل من يرتكب انتهاكات خطيرة ماسة بالصكوك السالفة الذكر، أو يأمر بارتكابها، مسؤول مسؤولية فردية فيما يخص يمثل هذه الانتهاكات.

ويدعو مجلس الأمن إلى إتاحة إمكانية وصول الوكالات الإنسانية بشكل مأمون ودونما عائق إلى جميع المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يدعو إلى إتاحة إمكانية وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية، دونما قيد، إلى جميع المحتجزين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحث جميع الأطراف على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية.

ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على أن يواصل، على سبيل الاستعجال وبالتنسيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، مشاوراته مع الزعماء الإقليميين للتوصل إلى حل سلمي دائم للصراع، وأن يطلع المجلس على التطورات وعلى ما يبذل من جهود. ويؤكد المجلس من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وسيتابع مجلس الأمن عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيبقى المسألة قيد نظره الفعال.

المقرر المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٥٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٩٥٣، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفقاً للتلغاف الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١١):

جيم - الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

المقرر المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩٢٢): بيان الرئيس

في الجلسة ٣٩٢٢، المعقودة في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وفقاً للتلغاف الذي كان قد تم التوصل إليه خلال مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١٠).

يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء الصراع الدائر حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الإقليميين. ويعرب مجلس الأمن عن انزعاجه بسبب محنة السكان المدنيين في شتى أنحاء البلد.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة الالتزام باحترام السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من دول منطقة البحيرات الكبرى، وضرورة امتناع جميع الدول عن التدخل بأية صورة في الشؤون الداخلية لغيرها. وفي هذا السياق، يدعو المجلس إلى إيجاد حل سلمي للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويشمل ذلك وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب جميع القوات الأجنبية، وبدء عملية سلمية قوامها الحوار السياسي بهدف تحقيق المصالحة الوطنية. ويعرب مجلس الأمن عن تأييده لجميع المبادرات الدبلوماسية الإقليمية الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للصراع. فلا بد من حل مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية انطلاقاً من عملية مصالحة وطنية شاملة للجميع يحترم فيها تماماً مبدأ المساواة والوئام بين الجماعات الإثنية كافة، وتلقى قبولا لدى جميع الكونغوليين، وتفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن.

ويحث مجلس الأمن جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، وعلى احترام القانون الإنساني، ولا سيما اتفاقيات

العمل بروح بناءة ومرنة بغية توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار على أساس الاستعمال. ويشجع مجلس الأمن أيضا المشاركين في اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي سيعقد في أوغادوغو في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، على استغلال هذه الفرصة لاتخاذ إجراءات عاجلة في سبيل تحقيق تسوية سلمية للتزاع.

ومجلس الأمن على استعداد للقيام، في ضوء الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تسوية سلمية للتزاع، بالنظر في قيام الأمم المتحدة بتقديم مساهمة فاعلة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بما في ذلك اتخاذ تدابير ملموسة ومستدامة وفعالة للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار وفي عملية تسوية سياسية للتزاع متفق عليها.

ويدين المجلس أي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك أعمال القتل والعنف العرقيين، والتحرير عليها، من قبل جميع الأطراف. وهو يحث جميع الأطراف على احترام وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا سيما اتفاقات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لعام ١٩٧٧، فيما يتعلق بانطباقها على تلك الأعمال، واتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها، لعام ١٩٤٨.

ويلاحظ المجلس بقلق خاص أن ازدياد حالة التوتر سواء يؤدي إلى تدهور حالة الأغذية للسكان المدنيين وإلى زيادة في تدفقات اللاجئين والأشخاص المشردين. وفي هذا السياق، يكرر المجلس دعوته لتحقيق وصول مأمون وغير معرقل للوكالات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث جميع الأطراف مرة أخرى على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المعونة الإنسانية.

ويؤكد المجلس أيضا من جديد أهمية القيام، في الوقت المناسب، بعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويشجع المجلس بقوة الأمين العام على أن يواصل العمل بنشاط مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومع جميع الأطراف المعنية بغية المساعدة على التوصل إلى حل سلمي ودائم للتزاع. وهو يطلب إليه أن يقيه على اطلاع على الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية وأن يقدم توصيات بشأن الدور الممكن للأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

وسيقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

يشير مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما زال بالغ القلق يساور المجلس إزاء استمرار التزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يهدد السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإزاء عواقبه الإنسانية الخطيرة.

ويؤكد المجلس من جديد الالتزام باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسواها من دول المنطقة، بما في ذلك الالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها، ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وهو يؤكد أيضا من جديد ضرورة أن تمتنع جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يدعو مجلس الأمن إلى تسوية سلمية للتزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الوقف الفوري لإطلاق النار، والانسحاب المنظم لجميع القوات الأجنبية، والترتيبات المتعلقة بالأمن على طول الحدود الدولية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإقامة سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد على جميع أراضي البلد، وبدء عملية مصالحة وطنية تشمل جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحترم المساواة وحقوق الجميع احترامًا تامًا، بغض النظر عن الأصل العرقي، كما تشمل عملية سياسية تؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وحررة ونزيهة في وقت مبكر.

ويعرب المجلس عن تأييده لعملية الوساطة الإقليمية التي بدأتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي يقودها حاليا رئيس زامبيا، وهو يحيط علما بالإجراءات المتخذة، بما فيها إنشاء لجنة اتصال مخصصة، في سبيل تحقيق تسوية سلمية للتزاع، ويشجع رئيس زامبيا على مواصلة جهوده.

ويرحب مجلس الأمن، بصورة خاصة، بالمبادرة التي اضطلع بها الأمين العام في المؤتمر العشرين لرؤساء دول أفريقيا وفرنسا، الذي عُقد في باريس في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، من أجل إنهاء التزاع والتوصل إلى وقف فوري غير مشروط لإطلاق النار. ويرحب المجلس بالالتزامات التي أعلنها التبعين، في باريس في هذا الشأن، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس جمهورية أوغندا ورواندا وكل من رؤساء ناميبيا وزمبابوي وأنغولا وتشاد ورؤساء وفودها. وهو يحثهم بقوة على تنفيذ هذه الالتزامات. وتحقيقا لهذا الغرض، يدعو المجلس جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة، على أرفع مستوى ممكن، في مؤتمر القمة القادم الذي سيعقد في لوساكا في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ويحثهم على

المادة تسمح له بأن يطبّق في الوقت ذاته أحكام المادتين ٣٤ و ٣٥ من الميثاق. ولهذا السبب استهّل وفد بلده العملية التي أفضت إلى هذه المناقشة بغية تحقيق الهدف المتمثل في توجيه انتباه المجلس إلى الخطر الذي يشكله استمرار النزاع الدائر حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إنه يودّ أن يجعل المجلس على بينة من الصعوبات التي تعني أنّ العملية التفاوضية، بالرغم من كلّ تنازلات حكومة بلده، لم تفض بعد إلى التوقيع على وقف لإطلاق النار. والجهود التي تبذلها بعض البلدان الأعضاء في المنظمة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، لإيجاد تسوية سلمية للصراع ربما كانت تكفل بالنجاح لو أنّ كلّ الأطراف المعنية تصرفت بحسن نية. وقال إنّ "نعتت رواندا وتشدّدها وتصميمها على البقاء في الأراضي الكونغولية شكّلت العقبات الوحيدة في سبيل التوصل إلى حلّ سلمي". وعلى الرغم من أنّ المفاوضات مستمرة على الصعيد الإقليمي ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية فإنّ المشاركة الفعالة من جانب المجتمع الدولي لن تعرقل بأي حال من الأحوال تلك الجهود الإقليمية. ولذلك، فإنّ جمهورية الكونغو الديمقراطية تناشد المجتمع الدولي أن يزيد من مشاركته. وأعرب المتكلّم عن اعتقاده بأنّ حسم الأزمة الحالية يتطلب عقد مؤتمر إقليمي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. وأشار إلى أنّ الرئيس لوران كابيلا حرص عندما تولى الحكم على إرساء السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وعقد بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤتمرا إقليميا بشأن السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. ولكن للأسف في حالة أوغندا وحليفاتها رواندا وبعد مرور بضع سنوات على الانقلابين اللذين درهما السلطان الحاليتان في هذين البلدين، لم يُبدل أي جهد للاتصال بالمعارضين المنفيين لإدماجهم ضمن هياكل مجتمعيهما. وأفاد بأنّ الحرب في شرق الكونغو كانت لها مخرّفات مرعبة على السكان، ثم لفت انتباه المجلس إلى

المداولات التي أجريت في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٨٧)

برسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١٢)، طلب الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية القيام، في أسرع وقت ممكن، بوضع الترتيبات لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن المسألة المعنونة "تسوية النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالوسائل السلمية".

وفي الجلسة ٣٩٨٧، المعقودة في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة بشأن الرسالة المؤرخة ٤ آذار/مارس ١٩٩٩ الموجهة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدرج المجلس تلك الرسالة في جدول أعماله^(١٣). وفي الجلسة ذاتها وبموافقة المجلس، دعا الرئيس (الصين) ممثلي ألمانيا وأوغندا وبوركينا فاسو وبوروندي والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وكينيا ومصر واليابان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وقال وزير حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية إنّ المادة ٥٢ من الميثاق تحض مجلس الأمن على أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي للمنازعات المحلية بالاتفاقات الإقليمية. وقال إنّ وفد بلده يعرب عن الامتنان للجهود التي يبذلها المجلس من أجل ضمان التنفيذ السليم لذلك الحكم، وبخاصة ما جاء في البيانين الصادرين عنه بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر أيضا أنّ المجلس لا يجب أن يغيب عنه أنّ الفقرة الأخيرة من نفس

(١٢) S/1999/278.

(١٣) S/PV.3987، الصفحة ٢.

جمهورية الكونغو الديمقراطية ضحية عدوان مسلح، على النحو المحدد في القرار ٣٣١٤ (د-٢٩) الذي اتخذته الجمعية العامة بهدف تعريف العدوان. ثانياً، من المتوقع من المجلس أن يدين العدوان، وثالثاً، أن يسعى، إلى أن يحترم المعتدون القانون الإنساني الدولي، ورابعاً أن يستخدم أحكام المواد ٣٩ إلى ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة لتسهيل انسحاب القوات المعتدية من أراضي بلده، وخامساً أن ينشر قوة فصل على طول الحدود المشتركة لأن ذريعة المعتدين لتبرير اعتدائهم هي بالتحديد انعدام الأمن على طول الحدود. وأخيراً، دعا المتكلم إلى عقد مؤتمر دولي بشأن استعادة السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى^(١٥).

وأعرب ممثل كندا عن الأمل في أن تكون المناقشة مفيدة في إيجاد تسوية للتزاع، وأعاد التأكيد على أن الحل العسكري لا يمكن أن يحل نزاعاً هو بالأساس نزاع سياسي، وأن المفاوضات وحدها هي التي يمكن أن تؤدي إلى التوصل إلى حل دائم. وقال إن كندا، شأنها شأن منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن، تعلق أهمية قصوى على احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، سواء بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو لجيرانها. فهي تؤيد بلا تحفظ الجهود التي يبذلها القادة الإقليميون من أجل التوصل إلى حل متفاوض عليه، وتدعو الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى مواصلة جهودها الدؤوبة. وقال إن الشرط الأساسي لاستعادة السلام والأمن هو مشاركة جميع القوات في وقف إطلاق النار مع احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها. ووقف إطلاق النار يجب أن يصاحبه جدول زمني لانسحاب جميع القوات الأجنبية المشتركة في هذا الصراع، ومراقبة الترتيبات وفقاً لاتفاقات لوساكا. وكندا على استعداد لبحث اشتراك الأمم المتحدة بفعالية وبالتنسيق مع منظمة

(١٥) S/PV.3987، الصفحات ٢ إلى ٦.

”الكتاب الأبيض: بشأن الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان والقواعد الأساسية للقانون الإنساني من قبل البلدان المعتدلة (أوغندا وبوروندي ورواندا) في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية“^(١٤). وقال المتكلم إنه يعتقد، نظراً لاستمرار ”الفظائع“ التي تفتقرها القوات المسلحة النظامية التابعة للبلدان المجاورة، أن إصدار إدانة قوية لانتهاك المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة من شأنه أن يمنع تعثر المفاوضات وارتكاب فظائع أخرى في الميدان. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتصرف المجلس في ظل هذه الظروف وفقاً لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وهذا ما يجعل حكومة بلده ترغب في أن ترى مجلس الأمن يشارك مشاركة أكبر في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي ودائم للصراع الحالي. وقد وافقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوقيع على اتفاق لوقف إطلاق النار، يعقبه نشر قوة للفصل على طول الحدود وتحديد جدول زمني دقيق لانسحاب القوات المعتدية. وستنأط بهذه القوة مهمة مراقبة الحدود وتأمينها بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا. والحكومة مصممة أيضاً على إعادة إرساء دولة القانون والحريات الأساسية وقد أعلنت رسمياً عن فتح الساحة السياسية بسن قانون يبيح للأحزاب السياسية أن تمارس أنشطتها بحرية، واقترحت عقد مؤتمر يضم كل الجماعات في البلد بمن فيها المتمردون. وقال إنه مقتنع بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية ستنتجح في استعادة السلم والوئام المحلي، ولكن المجتمع الدولي عليه واجب والتزام بمساعدة أوغندا وبوروندي ورواندا على حسم مشاكلها الداخلية، التي تشكل مصدراً لزعة الاستقرار الإقليمي. ونظراً للصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمن في مجال صون الأمن الدولي، فإن أقل ما تتوقعه حكومة بلده من هذا الاجتماع هو، أولاً، التسليم بأن

(١٤) S/1999/205.

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي التي وقعت ولا تزال تقع في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أيضا جوهر المشكلة وهي تستحق الإدانة، وحث على التحقيق فيها على النحو الواجب ومعاقبة مرتكبيها. وأخيرا، قال المتكلم إنه يرى أن عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، إذا حدث في إطار الظروف الملائمة والوقت المناسب، من شأنه أن يوفر محفلا مناسباً لإجراء تحليل شامل لكل تلك الجوانب المتعلقة بالوضع الإقليمي^(١٧).

وذكر ممثل ناميبيا أن غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل أوغندا ورواندا "زجّ بذلك البلد في أتون حرب مدمرة" تتنافى مبرراتها مع مقاصد وأهداف ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وقال إن المنظمة قبلت في عام ١٩٦٤ بالحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية وأبلغت مجلس الأمن بأن اجتماع الهئية المشتركة بين الدول للدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في عام ١٩٩٥، قرّر القيام بعمل جماعي في حالة حدوث محاولات لتغيير الحكومات المشروعة للدول الأعضاء بالوسائل العسكرية. ولذلك، فإن على الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التزاما معلنا بضمان ألا يُطاح عن طريق الغزو بأي حكومة شرعية في دولة عضو في الجماعة. وتلتزم ناميبيا بذلك المبدأ وتؤمن بعدم جواز انتهاك سلامة أراضي الدول وسيادتها. وقال المتكلم إن تقييد ناميبيا بهذه المبادئ أضرها، إلى جانب أنغولا وزمبابوي، على التدخل في جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على دعوة صريحة من الرئيس كابيلا وحكومته الشرعية. وكان الهدف الوحيد من طلب التدخل هو منع انهيار دواليب الدولة وانتهاك سيادة وسلامة أراضي دولة عضو في الجماعة الإنمائية. وأبلغ المجلس بأن مؤتمر قمة الجماعة الإنمائية المعقود في موريشيوس في

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

الوحدة الأفريقية في تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار وإجراء عملية متفق عليها من أجل التسوية السياسية للصراع، وهي ستدعم التدابير الملموسة والفعالة التي يتخذها مجلس الأمن لتحقيق هذه الغاية. وأعرب عن مساندة كندا لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعن اعتقادها أن على بلدان المنطقة بل والمجتمع المدني الأفريقي ككل أن يشاركوا في هذا المؤتمر^(١٦).

وقال ممثل الأرجنتين أن بلده يرى النزاع معقد قانونيا وهو ليس حصرا نزاعا داخليا ولا دوليا، ولكنه نزاع حساس من الناحية السياسية لأنه يعني بلدان رئيسية في المنطقة دون الإقليمية ومن المحتمل أن ينتشر. وأعرب عن تأييد بلده للجهود الإقليمية المبذولة ولعملية لوساكا، ولكنه شدد على أن ذلك لا يستثني مجلس الأمن من الاضطلاع بدور عبر تقديم الدعم للمبادرة الإقليمية. ولئن كانت المفاوضات في هذه الصراعات هي مفاوضات سياسية بالدرجة الأولى، فإن ذلك لا يستبعد تنفيذ مبادئ القانون الدولي ومعاييرها. وأعرب عن اعتقاد الأرجنتين بأن المبادئ القانونية التالية ضرورية: أولا، ثمة التزام بحل النزاع سلميا ولذلك ينبغي توفير آليات الحوار الجامع بدون المساس بالمركز القانوني للأطراف في هذا النزاع. ثانيا، ليس من شأن استخدام القوة أن يُعمل الحقوق الإقليمية أو أن يضيف طابع الشرعية على تغييرات الحدود المرسومة: فقاعدة ثبات الحدود الاستعمارية هي مبدأ من مبادئ القانون الدولي. وأكد المتكلم مجددا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الذي يتعارض مع وجود قوات أجنبية. وفي هذا السياق القانوني، أكد المتكلم مرة أخرى على أن

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

التدخل، فإنه يقرّ بحق أية دولة يتهدها غزو أجنبي في أن تطلب المساعدة الخارجية، وبضرورة التفريق بين القوات الأجنبية الموجودة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعوة من الحكومة وبين القوات الأجنبية الموجودة في هذا البلد لغايات مختلفة. وأشار المتكلم أيضا إلى أن القرار ١١٩٧ (١٩٩٨) يشدد على مسؤولية المنظمات الإقليمية. فمنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقومون بدور قيادي في المساعي الرامية إلى إيجاد مخرج من الطريق المسدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إلا أن هناك حاجة لأن يتحلى الكثير من الأطراف بمزيد من الإرادة السياسية^(٢٠).

وأشار ممثل فرنسا إلى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة، لم يُحترم في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن فرنسا تشجب هذه الانتهاكات وتدعو إلى وقفها فوراً. وذكر أن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار هو مسألة ذات أولوية، مشيراً إلى أن المجلس أعرب عن استعداده لوضع تصوّر لمشاركة فاعلة من جانب الأمم المتحدة^(٢١) بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية. وقال إن ذلك سيتطلب بذل جهد كبير من جانب المنظمة، وهو يأمل أن تقوم الأمم المتحدة بدورها كاملاً. وأوضح المتكلم أن إيجاد تسوية سيتطلب أيضا تنفيذ عملية حقيقية للمصالحة الوطنية، وأشار بارتياح إلى المقترح الذي تقدم به مؤخرا رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية لتنظيم حوار وطني. وأخيراً، ستتطلب التسوية التفاوض على الترتيبات اللازمة لضمان أمن واستقرار المنطقة وتنميتها في المستقبل، بما في ذلك احترام سلامة أراضي جميع الدول وسيادتها الوطنية، والقيام في هذا

(٢٠) P/PV.3987، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٢١) S/PRST/1998/36.

١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ دعا من جديد إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وأشاد بحكومة أنغولا وناميبيا وزمبابوي لتوفيرها قوات في الوقت المناسب ومساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على دحر المحاولة غير المشروعة من جانب المتمردين وحلفائهم للاستيلاء على العاصمة والمناطق الاستراتيجية الأخرى. ودعا المتكلم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإعراب عن التزامها بالمبادئ الواردة في الميثاق وذلك باحترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. وقال إنه ولئن كانت الشواغل الأمنية لأية دولة شواغل مشروعة، يجب على المرء أن يمتنع عن تحديد احتياجاته الأمنية فيما وراء حدوده دون أن يكون ذلك ضمن إطار الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وشدد على أن غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أي استفزاز يشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لهذا البلد. وأكد أن منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يواصلان بذل الجهود لإنهاء النزاع. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، استضافت ناميبيا، بطلب من أوغندا، مؤتمر قمة للبلدان الضالعة في القتال، حيث قرّر زعماء هذه البلدان التوقيع دون إبطاء على اتفاق لوقت إطلاق النار. إلا أن الهجمات تواصلت على الحكومة والقوات الحليفة لها. وقال المتكلم إنه يرى لذلك، أن الوقت قد حان لكي يتدخل المجلس بفعالية وفقا لالتزاماته في ما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين^(١٨).

وأشار ممثل البرازيل إلى أن مجلس الأمن أكد مجددا في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ ضرورة احترام سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، ودعا إلى وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية والدخول في حوار سياسي^(١٩). وقال إنه على الرغم من تأييده لمبدأ عدم

(١٨) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١١.

(١٩) S/PRST/1998/26.

انتهاكات لحقوق الإنسان وعن قلقه البالغ إزاء خطر تجدد أعمال الإبادة الجماعية في المنطقة، وحث جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقال إن حكومة بلده تشعر بقلق خاص إزاء إضفاء الطابع الطائفي على هذا النزاع. وهي أيضا تعرب عن انشغالها إزاء الاستعداد الواضح الذي تبديه بعض دول المنطقة للتعاون عسكريا مع أفراد القوات المسلحة الرواندية السابقين وميليشيا الانتراهاموي، المعروفين بارتكابهم للإبادة الجماعية. وقال المتكلم إن حكومة بلده تشعر بالانشغال أيضا من أية تطورات تشجع حركات التمرد، ومنها يونيتا، على تهديد الدول المجاورة وإثارة القلاقل فيها انطلاقا من الأراضي الكونغولية. وأكد أن أي اتفاق ترممه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المتمردين والأطراف الخارجية من الدول لن يدوم إن لم يتسن إيجاد وسيلة فعالة للسيطرة على هذه المجموعات. وقال إن تقارير التحقيق الصادرة عن الأمم المتحدة أشارت إلى حدوث فظائع وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي في الكونغو منذ عام ١٩٩٦، بيد أن الحكومة وغيرها من الأطراف لم تتعاون مع جهود الأمم المتحدة للتحقيق في هذه الإساءات. وفي هذا الصدد، رحب المتكلم بالدعوة التي وجهتها مؤخرا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى محقق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأهاب بأعضاء المجتمع الدولي أن يضاعفوا جهودهم للحد من تدفق الأسلحة إلى منطقة النزاع، ودعا إلى إتاحة وصول الوكالات الإنسانية دون عائق إلى كل المحتاجين، وإلى ضرورة أن تكفل كل الأطراف سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني. ثم أعاد تأكيد موقف الولايات المتحدة وهو أن بلده سينظر في دعم عملية لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية إذا كان هناك اتفاق شامل بين المتحاربين على إنهاء النزاع ومراعاة وقف إطلاق النار. وقال إن حجم أي قوة للرصد ينبغي أن يكون محدودا،

السياق بسحب جميع القوات الأجنبية انسحابا منظما. وستتطلب أيضا وضع الترتيبات للأمن على طول الحدود؛ وإعادة بسط حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لسلطتها على كامل أراضي البلد. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة اللازمة لبلدان المنطقة لكي تتحقق تلك البلدان تلك الأهداف. وفي هذا الصدد، ذكر المتكلم بالفائدة الممكنة من عقد مؤتمر دولي، في الوقت الملائم، بشأن السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٢٢).

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الصراع الجاري في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدا من أخطر التهديدات للسلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا جنوب الصحراء منذ عقود، وهو قد أدى إلى تعميق الأزمة الإنسانية. وأبلغ المجلس بأن الولايات المتحدة اختتمت للتو اجتماعا وزاريا مع ممثلي أكثر من ٤٠ بلدا أفريقيا. واتفق المشاركون في ذلك الاجتماع على خطة للشراكة، ومسودة لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأفريقية ومستقبل القارة. بيد أن الأهداف التي نُوقشت والتقدم الكبير الذي أُحرز قد يتعرضان للخطر نتيجة للنزاع المتفاقم. وتسترشد الولايات المتحدة في نهجها بالحفاظ على سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، وبالاعتقاد بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري، وبالاعتقاد بأن حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية لكل الشعوب يجب أن تُحترم. وأعرب المتكلم عن تأييده لجهود الوساطة الإقليمية الجارية، ولا سيما الجهود التي تقودها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعروفة بعملية لوساكا، وكذلك الأعمال التي تضطلع بها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وأعرب عن إدانته لما أفادت به التقارير من

(٢٢) P/PV.3987، الصفحتان ١٣ و ١٤.

وولايتها مقتصرة على المراقبة والرصد وليس فرض السلام ولا حفظ أمن حدود الكونغو^(٢٣).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يشاطر غيره من الوفود القلق البالغ الذي أعربت عنه إزاء استمرار النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين. فروسيا ظلت دائما تدعو إلى التوصل إلى تسوية سياسية سلمية للأزمة مع المحافظة على سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة أراضيها، وتأييد جهود منظمة الوحدة الأفريقية والجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي وفرادى الزعماء الإقليميين. وأكد المتكلم على ضرورة أن تلتزم جميع الدول بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وعدم استخدام القوة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها. وينبغي أن يكون أساس تسوية النزاع الذي طال أمده هو النهج الذي اقترحه بلدان المنطقة دون الإقليمية والذي يقوم على إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضي، وتوفير ضمانات للسلام والأمن على طول الحدود مع البلدان المجاورة. وينبغي أن يكون من بين الأحكام الرئيسية لهذه التسوية ضمان وحدة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح تماما أن السلام والأمن الدائمين في هذا البلد لن يتحققا ما لم يعمد الكونغوليون أنفسهم إلى تنظيم حوار تشارك فيها جميع أطراف المجتمع الكونغولي. وقال إن الوفد الروسي يدعم بفعالية سياسة تعزيز تنسيق الأنشطة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعرب عن اعتقاده بأن مبادرة الأمين العام إلى أيفاد مبعوث خاص إلى المنطقة هي مبادرة جاءت في أوانها. وقال إن إمكانية القيام في المستقبل

بنشر عملية تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن استصوابها وطرائق تنفيذها، هي أمور لا يمكن تحديدها إلا بعد التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. وقرار مجلس الأمن في هذا الشأن ينبغي أن يسبقه تحليل متأن ودقيق للحالة في البلد وفي المنطقة على حد سواء. وأخيرا، أعرب المتكلم عن تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى^(٢٤).

وقال ممثل المملكة المتحدة إن منظومة الأمم المتحدة ككل يجب أن تنجح في التصدي للمحن التي تمر بها أفريقيا، وإلا ما أثبتت جدارتها بتلبية المتطلبات المتزايدة التي تقع على عاتقها. وأبلغ المجلس بأن المملكة المتحدة مستعدة لبذل جهود خاصة من أجل تحديد أفضل السبل التي يمكن بها لغير الأفارقة أن يساعدوا الأفارقة، وبخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، على إنهاء النزاع. وأبلغ المجلس أيضا بأن وزير الدولة البريطاني قد ذهب إلى المنطقة بصفتها مبعوثا خاصا لينظر في كيفية وضع حد لهذه الحرب. وقد وجد المبعوث الخاص أرضية مشتركة بين الأطراف بشأن ما ينبغي القيام به لوقف القتال، إلا أنه قد لاحظ أيضا "أن الأطراف تفتقر تماما للإرادة السياسية وللتفكير الخلاق للبدء في بناء السلام". وليس ذلك بسبب غياب الضغوط الخارجية أو عروض المساعدة. فقد كلفت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية ثلاثة من الرؤساء بالتوسط، وتم عقد ١٥ مؤتمرا. وبحسب تقدير المبعوث الخاص فإن الزعماء الرئيسيين المعنيين بالنزاع يستطيعون وقف الحرب إذا هم أرادوا ذلك حقا. وقال ممثل المملكة المتحدة إن مسؤولية الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية هي حمل هؤلاء الزعماء على ذلك. وأوضح أنه من المشجع أن هناك توافقا واضحا في آراء من أخذ الكلمة من الممثلين

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣ و ٢٤.

غير أن منظمة الوحدة الأفريقية تأخذ في اعتبارها حكما آخر من أحكام ميثاقها، وهو أنه يجب تسوية كل النزاعات الأفريقية بالسبل السلمية. ولذلك فقد ناشد المتكلم جميع الأطراف الفاعلة التحلي بالحكمة والروح الوطنية والإرادة السياسية ووضع السلاح جانبا وتعزيز التوصل إلى اتفاق وطني حقيقي. وأوضح أن المسألة أصبحت تنصب أكثر على إنشاء قوة تدخل - قوة لحفظ السلام - وعلى عقد مؤتمر دولي يعنى بمنطقة البحيرات الكبرى. ومن هذا المنطلق، تجدر الإشارة إلى أنه لا وجود لخلاف بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية حول المسألة الكونغولية. فقد أظهرت منظمة الوحدة الأفريقية خبرة في مجال تسوية النزاعات. لكن العقبة الوحيدة التي تثبط جهودها على حدّ قوله هي النقص الخطير في الوسائل اللوجستية، وقال إنه يتوقع أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساعدة من أجل دعم هذه القدرات^(٢٦).

وتكلم ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه^(٢٧) فأعاد تأكيد تأييده لمبدأي سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها، وضرورة أن تمتنع جميع الدول عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أنه لا يمكن حسم النزاع الحالي إلا من خلال تسوية قائمة على أساس تفاوضي بين جميع الأطراف المعنية بغية التوصل إلى حل سياسي عاجل للنزاع. وأعاد المتكلم أيضا تأكيد تأييد للاتحاد لعقد مؤتمر دولي بشأن تحقيق السلام والأمن والتنمية، وللمبادرات السلمية الإقليمية التي تضطلع بها جملة من الأطراف منها الجماعة الإنمائية

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٦ إلى ٢٨.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا ولبنانيا وهنغاريا).

على الخطوات الواجب اتخاذها وهي: إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية، وتحقيق مشاركة دولية متسقة للتحفيز على تلك العمليات ورصدها ومواصلتها. وكجزء من تلك العملية، أعرب مجلس الأمن بالفعل عن استعداده للنظر في كيفية المساعدة في تنفيذ وقف لإطلاق النار وإيجاد تسوية. وقد قامت المملكة المتحدة مع عدة شركاء بدراسة الاحتمالات الممكنة لوجود قوات لحفظ السلام. وتتمثل الخطوتان الرابعة والخامسة في وضع إطار لمعالجة المشاكل الأوسع نطاقا في منطقة البحيرات الكبرى، ومعالجة الجانب الاقتصادي وضرورة التخطيط لعقد مؤتمر بشأن تحقيق التنمية الاقتصادية لمنطقة البحيرات الكبرى^(٢٥).

وتكلم ممثل بوركينافاسو باسم الدول الأفريقية فقال إن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بسبب طابعه المتعدد الأشكال، وتورط بلدان المنطقة العلني والسري فيه، ومخاطره بالنسبة للمتقاتلين - ينطوي على مخاطر جسيمة يمكن أن تلحق آثارها الأذى بالصرح الأفريقي كله. وبما أن الوضع لا يتيح سبيلا للخلاص منه، فإنه من السهل فهم عدم قدرة اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية وجهود المنطقة دون الإقليمية على تحقيق تسوية نهائية. فعلى الصعيد الأفريقي، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية خطوات جديدة بالثناء، منها بالأخص اجتماع القمة الأخير للجهاز المركزي لآليتها لمنع النزاعات وإدارتها وحلها الذي عُقد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والذي أكد مجددا على المبادئ التوجيهية الواردة في ميثاق المنظمة، التي يمكنها وحدها أن تكفل تسوية دائمة للأزمة الكونغولية. وهناك حقيقة أخرى لها أهمية قصوى تتمثل في إعادة رؤساء الدول الأفريقية تأكيد دعمهم لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفتها السلطة الشرعية التي تمثل الشعب الكونغولي بأسره.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

وفي الجلسة نفسها، وبموافقة أعضاء المجلس، أعلن الرئيس رفع الجلسة.

واستأنف المجلس جلسته ٣٩٨٧ في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩، ودعا ممثل جامايكا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت^(٣١).

وأشار ممثل السودان إلى أن الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة ينص على أن أبرز مقاصد الأمم المتحدة هي حفظ السلام والأمن الدوليين، قائلًا إن عليها، لتحقيق هذه الغاية، أن تتخذ تدابير مشتركة فعالة لمنع وإزالة الأسباب التي تهدد السلام وأن تقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام. وفي إطار هذه المبادئ أشار المتكلم إلى الإجراءات التي اتخذتها جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما قامت بإخطار المجلس في الوقت المناسب بالعدوان الذي تعرضت له من قبل دولة مجاورة. فقد طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية من المجلس أن يضطلع بمسؤولياته تجاه حفظ السلام والأمن ويدين العدوان ويطالب القوى المعتدية بالانسحاب ويدعو القوات المعتدية إلى احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن المجلس لم يحرك ساكنا وظلت جميع طلبات الحكومة "حبرا على ورق". وقال المتكلم إنه يعتبر موقف المجلس من هذا النزاع بمثابة دليل آخر على سياسة "المعايير المزدوجة" التي أصبحت تميّز عمل المجلس. فأحيانا يشجب المجلس ويدين وينظر حتى في تطبيق أحكام الفصل السابع، وأحيانا أخرى نجده "يغمض عينيه تماما" عندما يتعلق الأمر بحالات مماثلة. وقال إنه يتوقع من مجلس الأمن أن ينهض بواجباته ومسؤولياته من أجل حفظ السلام والأمن وذلك بوضع حد للعدوان وضمان انسحاب القوات الغازية التي خرقت سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادته. وقد بذلت جمهورية الكونغو الديمقراطية

(٣١) S/PV.3987 (الاستئناف)، الصفحة ٢.

للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية. ورحب المتكلم بمزيد من المشاركة النشطة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في تنسيق وتوحيد مختلف جهود السلام. وأبلغ المجلس بأن الاتحاد الأوروبي يدعم جهود السلام الإقليمية بواسطة المساعدة التي يقدمها المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى منطقة البحيرات الكبرى. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أنه قد يجد صعوبة متزايدة في مواصلة الاحتفاظ بالمستوى الحالي للمساعدة المالية التي يقدمها للبلدان المتورطة في هذا النزاع إذا استمرت هذه الأخيرة في تبني الخيار العسكري. وأعرب المتكلم عن ترحيبه ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨^(٢٨) الذي أعرب عن استعداد المجلس للنظر، على ضوء الجهود المبذولة من أجل تحقيق تسوية سلمية للنزاع، في مشاركة فاعلة للأمم المتحدة من أجل المساعدة على تنفيذ وقف لإطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية للنزاع^(٢٩).

وشدد العديد من المتكلمين الآخرين على الحاجة إلى تسوية سلمية ووقف فوري لإطلاق النار، وأهمية احترام جميع الدول المعنية وسلامة أراضيها، وأنشوا على عمل المنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، وأكدوا من جديد على ضرورة عقد مؤتمر دولي حول السلام والأمن، وأعربوا عن تأييدهم لفكرة قيام مجلس الأمن بعمل مناسب بعد الحصول على وقف لإطلاق النار^(٣٠).

(٢٨) S/PRST/1998/36.

(٢٩) S/PV.3987، الصفحات ٢٨ إلى ٣٠.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (غامبيا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (غابون)؛ والصفحات ١٧ إلى ١٩ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (هولندا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (البحرين)؛ والصفحات ٢٠ إلى ٢٢ (ماليزيا)؛ والصفحة ٢٦ (الصين).

يرى أن المجلس ينبغي أن يؤكد مجددا دعمه للعمليات الإقليمية، ولا سيما عملية لوساكا، التي تواصل منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة القيام فيها بدور رئيسي. وأفاد بأنه قد تم إحراز تقدم ملموس بشأن جميع تلك المسائل. وأوضح أن ما يجعل رواندا تشعر بانعدام الأمن هو وجود أعداد كبيرة من العناصر المسلحة الرواندية الجنسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك قوات حكومية سابقة وميليشيات مسؤولة عن أعمال الإبادة الجماعية التي حدثت في عام ١٩٩٤. ومن العوامل الأخرى التي تسبب في زعزعة الاستقرار محاولات الحكومة مصادرة أملاك مواطنيها من ذوي الثقافة الرواندية. وقال المتكلم إن إيجاد حل شامل للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي التوصل إليه أولا عبر حل أزمة الحكم والقيادة في هذا البلد؛ وثانيا عبر تجميد وتسريح واحتواء الجيوش غير التابعة للدول والتي تعمل على أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وثالثا بإدانة وعزل جميع الذين يتمسكون بإيديولوجية وأعمال الإبادة الجماعية في المنطقة. وأكد مجددا التزام بلده باحترام سلامة أراضي جميع البلدان وسيادتها، على النحو المجدد في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، ودعا جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى استخدام حقوقها السيادية و "حشد طاقتها" من أجل تفكيك الجيوش العديدة غير التابعة لدول والتي تُستخدم في الاعتداء على سلامة أراضي جيرانها. وفي الختام أكد المتكلم مرة أخرى على احترام رواندا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وعزمها الانضمام إلى تحالف ضد تكرار الإبادة الجماعية والإرهاب في منطقة البحيرات الكبرى وفي غيرها من الأماكن^(٣٤).

وقال ممثل زامبيا إن بلده يتشرف بأن طلب إليه أن يقود جهود وساطة تنفيذًا للولاية التي حددها الزعماء

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

جهودا كبيرة من أجل استعادة السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، وهذه الجهود جديرة بالتنويه. ولذلك، دعا المتكلم مجلس الأمن إلى بذل جهود صادقة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تضمن تحقيق الاستقرار واستعادة سيادة ذلك البلد. وقال إن وفد السودان يؤيد جميع المبادرات الإقليمية الهادفة إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي^(٣٢).

وأعرب ممثل اليابان عن بالغ قلقه إزاء الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعن الحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية في هذا البلد. وأكد أن النزاع يجب أن يسوى بالحوار والتفاوض، وأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها البلدان المجاورة، بما فيها زامبيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية. ودعا جميع الأطراف إلى مواصلة تكثيف جهودها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لذلك النزاع. وأشار إلى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز أيضا على ضمان نجاح إعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع في سياق كل من عملية إعادة التعمير الاقتصادي وتحقيق المصالحة بين فئات الشعب. وأخيرا، أشار المتكلم إلى أن الأطراف الضالعة في المنازعات الأفريقية، التي ليست لها القدرة على إنتاج الأسلحة، تمتلك مع ذلك كميات ضخمة منها. وقال إن اليابان، بصفته بلدا يحظر تصدير أي نوع من السلاح، يرجو من جميع الدول أن تسأل نفسها عما إذا كانت أعمالها تؤدي إلى تفاقم النزاعات في أفريقيا^(٣٣).

وقال ممثل رواندا إنه يعتقد أن عملية المفاوضات الإقليمية قد قطعت أشواط كبيرة وينبغي للمجلس أن يواصل تأييدها مثلما فعل في السابق في قراراته وبياناته. وهو

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و ٣.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

في منطقة البحيرات الكبرى تحت مظلة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وفي ما يتعلق بدور المجلس، أعرب المتكلم عن قلقه إزاء "ظهور توجه داخل مجلس الأمن نحو عدم اتخاذ خطوات لمنع الأزمات في أفريقيا". ولاحظ أيضا أنه في بعض الأحيان كان هناك قرار بأن المجلس لا حاجة له للقيام بدوره عندما تكون هناك جهود إقليمية لترع فتيل أزمة من الأزمات. بيد أن الجهود الإقليمية ينبغي أن تكون مجرد تكملة لدور المجلس المتمثل في حفظ السلام والأمن الدوليين. وقال إن دور المجلس لا يجب أن يتقلص ليصبح مجرد تأييد للقرارات التي تتخذها الهيئات الإقليمية. وقد أثبتت الإجراءات التي اتخذها المجلس بشأن النزاعات المتشعبة في أفريقيا أنها غير كافية وأن المجلس ينبغي أن يتناول كل أزمة على حدة وأن يسعى إلى حل مشاكل أفريقيا ككل^(٣٧).

وأكد ممثل أوغندا التزام بلده بحل النزاع بالطرق السلمية والمتفاوض عليها. وأشار إلى جهود أوغندا باعتبارها من البلدان التي قادت معظم مبادرات البحث عن حل دبلوماسي للمشاكل، بما في ذلك المبادرة بعقد اجتماع في شلالات فيكتوريا يومي ٧ و ٨ آب/ أغسطس ١٩٩٨ ومؤتمر قمة ويندهوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وذكر أن الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ذات بعدين اثنين: بعد داخلي وبعد خارجي أو إقليمي. وقد بدأ البعد الإقليمي بالحرب التي وقعت في رواندا وأدت إلى أعمال الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وقال إن حكومة زائير السابقة زودت مقترفي هذه الأعمال الذين فروا من رواندا بعد عام ١٩٩٤ بالدعم لتنظيم صفوفهم وسمحت لهم بالإقامة على أراضيها من أجل استعادة السلطة في رواندا. وأقامت هذه الحكومة أيضا تحالفا مع نظام الجبهة الإسلامية الوطنية في السودان، ليس فقط من أجل المساعدة والتحرير على

الإقليميون. وهذا دليل على إيمان أفريقيا القوي بأن التسوية التفاوضية يمكن أن تكفل السلام الدائم. وتوجه بالشكر إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة على مساهمتهما في البحث الشامل عن حل سلمي. وقال إن جهود الوساطة كشفت عن أن الأمر حساس بقدر ما هو معقد. ومن ثم، هناك حاجة إلى العمل بحذر وصبر لضمان أن يحظى الحل بتأييد جميع الأطراف المعنية. وأوضح أن جهد الوساطة باهظ الثمن أيضا من حيث الوقت والطاقة والموارد. ولذلك طلب المتكلم مساعدة المجتمع الدولي لإثراء الجهود الإقليمية. وأشار إلى أن مجلس الأمن ذكر في بيانه الرئاسي الصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨^(٣٥) أنه مستعد للنظر في قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة فاعلة من أجل المساعدة على إيجاد تسوية سلمية. والواقع أن مشاركة المجلس هي طبق الأصول لأن الميثاق ينص على أن المجلس هو الذي يتولى المسؤولية الأولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين اللذين يتعرضان الآن للتهديد بسبب النزاع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري الآن، بسبب القيود على الجهود الإقليمية، أن يتمكن المجلس من زيادة تلك الجهود على نحو ملموس. وحث المتكلم في هذا الصدد المجلس على أن ينشئ في الوقت المناسب الآلية اللازمة لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار بعد سريانه^(٣٦).

وقال ممثل مصر إن بلده لم يدخر أي جهد في تعزيز التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وقد شارك في مبادرات السلام على المستوى الإقليمي وعلى المستويات الأخرى ضمن إطار منظمة الوحدة الأفريقية والجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها وحلها التابعة للمنظمة. ومصر مهتمة جدا أيضا بعقد مؤتمر قمة لعموم أفريقيا غرضه تعزيز الأمن

(٣٥) S/PRST/1998/36.

(٣٦) S/PV.3987 (الاستئناف)، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

من قبل، قامت أوغندا بنشر قوات إضافية. وقال المتكلم إن أوغندا ورواندا تكون بذلك قد تصرفنا وفقا لمبدأ الدفاع عن النفس. وأبلغ المجلس بأنه قد تم إحراز الكثير من التقدم. فقد اتفقت مثلا جميع الأطراف على أن يكون هناك وقف لإطلاق النار وفق مسودة المبادئ التي تم اعتمادها على الصعيد الإقليمي. وتم الاتفاق أيضا على المواقف التالية لتكريس التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار: وقف الأعمال العدائية؛ ومعالجة الشواغل الأمنية للبلدان المجاورة ولجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وضرورة إشراك الثوار في عملية السلام ونشر قوة دولية محايدة لحفظ السلام بصفقتها قوة فصل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووجوب أن تدير الأمم المتحدة هذه العملية؛ وانسحاب جميع القوات الأجنبية وفقا لجدول زمني تضعه الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تحت إشراف قوة الفصل المحايدة؛ وعقد مؤتمر وطني يشمل جميع الأطراف السياسية الكونغولية وذلك في أقرب وقت ممكن وبمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية من أجل رسم المستقبل السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ما يتعلق بمسألة الإبادة الجماعية، ناشد المتكلم المجلس والمجتمع الدولي بأسره الوقوف بحزم ضد إدامة ثقافة الإفلات من العقاب في المنطقة. وقال إن التدابير المتعلقة بذلك يجب أن تتضمن التشجيع على منع توفير المالاذات الآمنة لمرتكبي الإبادة الجماعية. وكل من ارتكب جرائم في حق الإنسانية ينبغي تقديمه للعدالة. وفي الختام، طلب المتكلم إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم الدعم التام للجهود الدبلوماسية التي تبذلها المنطقة من أجل حل الأزمة^(٣٨).

وقال ممثل زمبابوي إن أوغندا ورواندا قرّرتا غزو جمهورية الكونغو الديمقراطية بإدعاء البحث عن الأمن.

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ٩ إلى ١٣.

جريمة الإبادة الجماعية في رواندا ولكن أيضا بالتحديد من أجل زعزعة استقرار أوغندا لكي لا تكون في وضع لا يسمح لها بمعاودة رواندا. وانطلقت المهجمات من الأراضي الزائيرية كما كانت تُعرف حينذاك، بينما بلغت عمليات إعادة تنظيم وتسليح مقترفي أعمال الإبادة الجماعية مرحلة متقدمة. فقررت الحكومة الأوغندية عندئذ التصرف للدفاع عن نفسها أولا بإعادة الاستيلاء على الأراضي التي سبق أن استولى عليها أولئك المجرمون، ثم بملاحقتهم في الأراضي الزائيرية. وكان هذا التصرف دفاعا عن النفس "نال التفهم والدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي". وقد أفضى ذلك إلى سقوط الرئيس موبوتو سيسي سيكو وتولي الرئيس كاييلا زمام السلطة. وبعد أن أقر الرئيس كاييلا بالعجز عن معالجة الحالة، دعا أوغندا إلى أن تنشر قواتها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية لطرد قوات التحالف الديمقراطي، وهي مجموعة متمردة كانت قد تسللت إلى زائير من السودان، وتم التوقيع على بروتوكول بين الحكومتين في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وفي غضون ذلك، اندلعت بسبب التناقضات السياسية الداخلية ثورة في آب/أغسطس ١٩٩٨ دفعت بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى طلب المساعدة العسكرية، فقدمتها لها زمبابوي وأنغولا وناميبيا التي قررت من جانب واحد أن تتدخل عسكريا بدلا من الانتظار وتوخي نهج إقليمي متضافر. وحدث التدخل بحجة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرضت للغزو من قبل أوغندا ورواندا. ولم يكن لأوغندا في ذلك الوقت سوى كتيبتين في هذا البلد. ورغم أن قلق أوغندا كان بالأساس هو أنشطة الجماعات الأوغندية المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تدخل زمبابوي وأنغولا وناميبيا ثم تشاد والسودان لاحقا أعطى بعدا جديدا للذراع. ولمواجهة الخطر المتوقع بحدوث زعزعة أخرى لاستقرار أوغندا، وخاصة من قبل السودان واستخدامها للأراضي الكونغولية مثلما فعلت

ودعا ممثل بوروندي إلى وقف فوري للأعمال القتالية المسلحة وفتح باب الحوار بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وإلى الشروع في نشر ثقافة سلام حقيقية في أنحاء المنطقة لكي تعمل على استعادة القيم العالمية لحقوق الإنسان. ووجه انتباه المجلس إلى التقريرين الصادرين عن اللجنة الدولية للأمم المتحدة المعنية بتقصي تحركات الأسلحة والجماعات المسلحة أو الميليشيات التي ترتكب أعمال الإبادة في منطقة البحيرات الكبرى^(٤٠)، قائلاً إنهما يستحقان أن يهتم بهما مجلس الأمن عن كثب لكي يتسنى استعادة السلام والأمن في ذلك الجزء من العالم. ثم أعاد المتكلم تأكيد دعم حكومته للمبادرات الإقليمية، بما في ذلك مبادرات منظمة الوحدة الأفريقية، ودعا الأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات إضافية وتكميلية، وخاصة فيما يتعلق بالمسائل المادية والتنظيمية^(٤١).

وأعرب عدّة متكلمين آخرين على أسفهم أيضاً لما يترتب عن الحرب في الحالة الإنسانية؛ وأثنوا على الجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية في محاولة للتوسط في النزاع؛ وأشاروا إلى أهمية تحقيق تسوية سلمية تدين انتهاكات حقوق الإنسان؛ وأعادوا تأكيد ضرورة احترام سلامة أراضي جميع الدول وسيادتها؛ وأكدوا على الحاجة إلى عقد مؤتمر سلام. ودعا العديد من المتكلمين إلى نشر قوة لحفظ السلام أو آلية رصد دولية مناسبة تُنشأ تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية أو كقوة أفريقية تلقى الدعم المادي من الأمم المتحدة^(٤٢).

(٤٠) S/1998/777 و S/1998/1096.

(٤١) S/PV.3987 (الاستئناف ١)، الصفحات ٢١ إلى ٢٣.

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٥ (الجمهورية العربية الليبية)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (كينيا)؛ والصفحات ١٦ إلى

ولكن ما ينشدانه حقيقة هو "قطع أوصال جمهورية الكونغو الديمقراطية سعياً لإنشاء 'روانزوري'". وادعى المتكلم أنهما بصدد تعيين مسؤولين وإنشاء حدود، منتهكين بذلك انتهاك صارخاً لسلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها الوطنية، وأيضاً بصدد تهريب السلع إلى خارج الكونغو. وقال إن مبدأ سلامة الأراضي مجسّد في ميثاق الأمم المتحدة بصفته مبدأ غير قابل للانتهاك، وهو مجسّد أيضاً في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية إلى جانب مبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وقد قررت أوغندا ورواندا، العضوان في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية، انتهاك القانون الدولي، ولهذا فإنه "واجب ملزم" على الأمم المتحدة أن تدين هذا السلوك الضال. وأوضح المتكلم أن بلده استجاب، مع أنغولا وناميبيا وتشاد، إلى نداء استغاثة صادر عن الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذه البلدان تساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن على التمسك بسلامة أراضيها وسيادتها الوطنية. وتدخل القوى المتحالفة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يؤكده الحق المتأصل في الدفاع عن النفس بصورة فردية وجماعية، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقال المتكلم إن هذه القوات ليست لها دوافع خفية على الإطلاق وهي مستعدة للانسحاب حالما يكون هناك وقف لإطلاق النار وتنسحب الدولتان الغازيتان ويتم نشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة على طول الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وهاتين الدولتين. ودعا المتكلم إلى عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب وبرعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بشأن السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى^(٣٩).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٠.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة من كينيا تحيل بها نص بيان مشترك صادر عن جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا^(٤٥).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بياني رئيسه المؤرخين ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء ازدياد تدهور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الأعمال العدائية فيها،

وإذ يعرب عن التزامه الراسخ بالحفاظ على السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسائر دول المنطقة.

وإذ يشير إلى أن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية اتخذت في دورتها العادية الأولى المعقودة في القاهرة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٦٤، قرارها AHG 16 (1) الذي تبنت فيه مبدأ حرمة الحدود الوطنية للدول الأفريقية، حسبما أشير إليه في الفقرة ٢ من البلاغ الصادر في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨ عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المخصصة لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، (S/1998/774، المرفق)،

وإذ يساوره القلق إزاء التقارير التي تفيد باتخاذ القوات المناوئة للحكومة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير تتنافى مع سيادة البلد الوطنية وسلامته الإقليمية،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء جميع الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها أعمال الكراهية الإثنية والعنف والتحريض عليهما من قبل جميع أطراف الصراع،

وإذ يساوره قلق عميق إزاء التدفق غير المشروع للأسلحة والأعتدة العسكرية في منطقة البحيرات الكبرى،

وإذ يذكّر بالحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة،

(٤٥) S/1999/396.

وأعاد ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في مداخلته الثانية تأكيد أن بلده كان منذ آب/أغسطس ١٩٩٨ ضحية لعدوان يشكل انتهاكا للسلم وتهديدا خطيرا للأمن الدولي. وقال إنه كان من واجب بلده، لذلك، دعوة مجلس الأمن. وذكر أن العدوان سبق تدخل قوات الحلفاء الذي تم بطلب رسمي من حكومة شرعية في سياق الحق المشروع في الدفاع عن النفس المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وحث المتكلم مجلس الأمن على أن يتصرف على نحو مناسب في إطار أحكام المادتين ٣٩ و ٤٢ من الميثاق، وأن يتخذ الخطوات اللازمة لاستعادة سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإحلال الأمن في المنطقة^(٤٣).

المقرر المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٩٣): القرار ١٢٣٤ (١٩٩٩)

في الجلسة ٣٩٩٣، المعقودة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (فرنسا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٤٤).

١٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ٢٠ و ٢١ (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (جامايكا).

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٤٤) S/1999/400.

حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي قدمه وفقا للقرار ٦١/١٩٩٩ الصادر عن الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، وذلك بهدف تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة؛

٨ - يدين استمرار أنشطة كل الجماعات المسلحة، بما فيها القوات المسلحة الرواندية السابقة وجماعة الانتراهاموي وغيرها من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والدعم الذي تلقاه تلك الجماعات؛

٩ - يدعو إلى توفير فرص الوصول المأمون دون عرقلة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث جميع أطراف الصراع على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الإنسانية؛

١٠ - يرحب بالتزام أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوقف القتال لإتاحة الفرصة للقيام بعملية تطعيم، ويحث جميع أطراف الصراع على القيام بعمل محدد يوفر حماية أكثر للأطفال المعرضين للصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

١١ - يعرب عن تأييده لعملية الوساطة الإقليمية التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بحسب تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تأييد هذه الجهود؛

١٢ - يحث جميع أطراف الصراع على مواصلة العمل البناء من خلال عملية الوساطة الإقليمية لأجل توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار وتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو جميع دول المنطقة إلى تهيئة الظروف اللازمة لحل الأزمة بشكل سلمي وسريع، وإلى الامتناع عن أي عمل قد يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة؛

١٣ - يعرب عن تأييده للمبعوث الخاص للأمين العام لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو جميع أطراف الصراع إلى التعاون الكامل معه في مهمته دعما لجهود الوساطة الإقليمية والمصالحة الوطنية، حسيما جاء في ولايته، ويحث الدول الأعضاء والمنظمات على الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة التي يقدمها المبعوث الخاص؛

١٤ - يؤكد من جديد أهمية عقد مؤتمر دولي معني بالسلم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، في الوقت المناسب، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وبمشاركة جميع حكومات المنطقة، وسائر المعنيين بالأمر؛

١٥ - يؤكد من جديد استعدادة للنظر في مشاركة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، مشاركة فعلية تشمل اتخاذ تدابير ملموسة مستدامة وفعالة للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال

وإذ يرحب بقيام الأمين العام بتعيين مبعوثه الخاص لعملية السلام لأجل جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يؤكد على أن الصراع الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة،

١ - يؤكد من جديد التزام جميع الدول باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والدول الأخرى في المنطقة، بما في ذلك التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي شكل آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد كذلك ضرورة امتناع جميع الدول، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لكل من الدول الأخرى؛

٢ - يشجب استمرار القتال ووجود قوات دول أجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة لا تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويدعو تلك الدول إلى إنهاء وجود تلك القوات التي جاءت بغير دعوة، وإلى اتخاذ إجراءات فورية لتحقيق هذا الغرض؛

٣ - يطالب بوقف فوري للأعمال القتالية؛

٤ - يدعو إلى التوقيع الفوري على اتفاق لوقف إطلاق النار يتيح انسحاب جميع القوات الأجنبية انسحابا منظما، وإعادة إقرار سلطة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على كامل إقليمها، ونزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويؤكد، في سياق تسوية سلمية دائمة، الحاجة إلى إشراك جميع الكونغوليين في عملية حوار سياسي شامل بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة في موعد مبكر، وإلى وضع ترتيبات للأمن على طول الحدود الدولية السارية لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٥ - يرحب باعتراف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء مناقشة وطنية شاملة تكون بمثابة فاتحة للانتخابات، ويشجع على إحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه؛

٦ - يدعو جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حماية حقوق الإنسان وإلى احترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، وذلك حسب انطباقها على تلك الأطراف؛

٧ - يدين جميع المذابح المرتكبة في إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو إلى إجراء تحقيق دولي في جميع الأحداث التي من هذا القبيل، بما فيها الأحداث التي وقعت في مقاطعة جنوب كيفو والفضائح الأخرى المشار إليها في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة

بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويدعو جميع الأطراف إلى الامتثال لهذا القرار. ويعرب المجلس عن قلقه المستمر إزاء استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه بالحفاظ على الوحدة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ولسائر دول المنطقة وسيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. ويعيد المجلس كذلك تأكيد تأييده لعملية الوساطة الإقليمية التي ينهض بتيسيرها رئيس زامبيا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وبدعم من الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سلمية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويحيط مجلس الأمن علما بالجهود البناءة المبذولة لتشجيع التسوية السلمية للصراع، في سياق عملية الوساطة الإقليمية المذكورة أعلاه، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد والاتفاق الذي وقع في سرت في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ويدعو المجلس جميع الأطراف إلى إظهار التزامها بعملية السلام والمشاركة بروح بناءة مرنة في مؤتمر القمة القادم المزمع عقده في لوساكا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وفي هذا السياق، يدعو المجلس الأطراف إلى أن توقع فوراً اتفاقاً لوقف إطلاق النار يشمل الطرائق والآليات اللازمة لتنفيذه.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد استعدادة للنظر في أن تشارك الأمم المتحدة في المسألة بصورة نشطة، بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، بوسائل تشمل اتخاذ تدابير فعالة ومستمرة وملموسة، للمساعدة في تنفيذ اتفاق فعال لوقف إطلاق النار وفي عملية يتفق عليها للتسوية السياسية للصراع.

ويؤكد مجلس الأمن ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يسمح بإعادة البناء الاقتصادي لجمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الذي يعزز التنمية ويشجع على المصالحة الوطنية.

ويشدد مجلس الأمن على ضرورة استمرار عملية المصالحة الوطنية الحقيقية والتحول الديمقراطي في كافة دول منطقة البحيرات الكبرى، ويعيد المجلس تأكيد أهمية القيام، في الوقت المناسب، بعقد مؤتمر دولي بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ويشجع المجتمع الدولي على المساعدة في تيسير عقد هذا المؤتمر.

ويعرب مجلس الأمن عن تقديره وتأييده التام للجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

لوقف إطلاق النار وفي عملية يتفق عليها من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للصراع؛

١٦ - يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعمل بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل تشجيع فض الصراع بالوسائل السلمية، ويقدم توصيات بشأن الدور الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، ويطلع المجلس تباعاً على ما يجد من تطورات؛

١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠١٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٠١٥، المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وجّه الرئيس (غامبيا)، انتباه المجلس إلى الوثائق التالية: رسائل مؤرخة ٢١ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه و ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ على التوالي موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٤٦) من الممثل الدائم لأوغندا يجيل بها على التوالي اتفاق سلام بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبلاغاً مشتركاً صادراً عن أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبلاغاً مشتركاً صادراً عن أوغندا عقب اختتام مؤتمر قمة مصغر في دار السلام. ووجه الرئيس أيضاً انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا^(٤٧).

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٤٨):

يشير مجلس الأمن إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيسه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ويعيد المجلس تأكيد قراره ١٢٣٤ المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩

(٤٦) S/1999/623 و S/1999/635 و S/1999/654 على التوالي.

(٤٧) رسالة تحيل بياناً لرئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/1999/683).

(٤٨) S/PRST/1999/17.

المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٣٢): القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩)

في الجلسة ٤٠٣٢، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٤٩). وعقب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس (غامبيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وأفاد الأمين العام في تقريره عما سيترتب على توقيع اتفاق لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ من آثار على الأمم المتحدة، وقدم توصيات تتعلق بالإجراءات الأولية التي تستطيع الأمم المتحدة أن تتخذها. وقال إن اتفاق لوساكا يتضمن مقترحات تدعو إلى قيام الأمم المتحدة بتشكيل ونشر "قوة ملائمة" بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تسبب النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في معاناة مريعة، وامتدت آثار الحرب إلى خارج المنطقة دون الإقليمية لتصيب القارة الأفريقية كلها. ولذا، ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بذل كل ما في وسعهما لمساعدة الحكومة والأطراف والشعب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الحكومات الأخرى المعنية، على التوصل إلى حل سلمي. وقال إنه لكي تتحقق الفعالية في أية بعثة لحفظ السلام توفدها الأمم المتحدة، لا بد أن تكون هذه البعثة كبيرة الحجم ومكلفة، وتقتضي نشر الآلاف من القوات الدولية والأفراد المدنيين الدوليين، وتواجه مخاطر وصعوبات هائلة. ونظرا لهذه الصعوبات، أوصى الأمين العام بشدة بأن يأذن

مجلس الأمن على الفور بنشر عدد أقصاه ٩٠ من الأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة، إلى جانب ما يلزم من الموظفين المدنيين، في المنطقة دون الإقليمية. وستكون المهمة الأساسية لهؤلاء العمل كموظفي اتصال بعواصم البلدان والمقار العسكرية الخلفية للأطراف المتحاربة الرئيسية. وقال إنه سيكون، في مرحلة ثانية واستنادا إلى تقرير فريق الاستقصاء وتقرير فريق الاتصال، مستعدا للتوصية بنشر عدد أقصاه ٥٠٠ مراقب عسكري داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وداخل دول أخرى حسب الاقتضاء. وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه قد قرّر تعيين ممثل خاص لقيادة بعثة المراقبة، التي سيكون اسمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC). وقال إنه قد أصدر أيضا أمرا بإيفاد فريق متقدم صغير إلى المنطقة "لتحديد الدور الذي سيناظ بالأمم المتحدة". وأشار إلى أن مشكلة المجموعات المسلحة هي لب النزاع، وحلها في غاية الأهمية بالنسبة لإحلال السلام. وبما أن الحل العسكري يبدو أمرا مستحيلا، فإنه سيتوجه إلى مجلس الأمن بمقترحات تفصيلية لنشر بعثة لحفظ السلام، ولتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال الأمين العام أيضا إنه من الضروري أن تباشر الأطراف الكونغولية حوراها الوطني من أجل التوصل إلى مصالحة وطنية. وعندئذ سيكون في وسع المجتمع الدولي أن يقوم بعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى للحصول على التزامات من المانحين بإنعاش المنطقة ككل.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعدّ في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٥٠).

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس

(٥٠) S/1999/852.

(٤٩) S/1999/790.

٢ - يرحب أيضا بتوقيع حركة تحرير الكونغو على اتفاق وقف إطلاق النار في ١ آب/أغسطس ١٩٩٩، ويعرب عن القلق البالغ إزاء عدم توقيع التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية بعد على هذا الاتفاق، ويهيب بهذا التجمع التوقيع على الاتفاق دون تأخير بغية تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

٣ - يشيد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل إيجاد تسوية سلمية للتراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويثني بصفة خاصة على رئيس جمهورية زامبيا، وأيضا على الأمين العام، والمبعوث الخاص للأمين العام من أجل عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وممثل الأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى وجميع من أسهموا في عملية السلام؛

٤ - يهيب بجميع أطراف النزاع، ولا سيما حركات المتمردين، وقف الأعمال العدائية، والتنفيذ التام، ودون تأخير، لأحكام اتفاق وقف إطلاق النار، والتعاون بصورة كاملة مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق، والكف عن أي أعمال من شأنها زيادة تفاقم الحالة؛

٥ - يؤكد على ضرورة إيجاد عملية مصالحة وطنية حقيقية متواصلة، ويشجع جميع الكونغوليين على المشاركة في الحوار الوطني الذي سيجري تنظيمه وفقا لأحكام وقف إطلاق النار؛

٦ - يؤكد أيضا على ضرورة تهيئة بيئة مفضية إلى عودة جميع اللاجئين والمشردين في أمن وكرامة؛

٧ - يلاحظ مع الارتياح قيام الدول الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار بإنشاء اللجنة السياسية واللجنة العسكرية المشتركة بشكل عاجل في إطار جهودها الجماعية لتنفيذ الاتفاق؛

٨ - يأذن بنشر عدد يصل إلى تسعين فردا من أفراد الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة، مع ما يلزم من الموظفين المدنيين وموظفي الشؤون السياسية والإنسانية والإدارية، إلى عواصم الدول الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار وإلى المقر المؤقت للجنة العسكرية المشتركة، وأيضا، إذا ما سمحت الظروف الأمنية، إلى مقار القيادات العسكرية الخلفية للأطراف المتحاربة الرئيسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحسب الاقتضاء، إلى أي مناطق أخرى قد يراها الأمين العام ضرورية، لفترة ثلاثة أشهر، وتسدل إليهم الولاية التالية:

- إقامة اتصالات والعمل كحلقة وصل مع اللجنة العسكرية المشتركة ومع جميع أطراف الاتفاق؛

- مساعدة اللجنة العسكرية المشتركة والأطراف في وضع طرائق تنفيذ الاتفاق؛

مجلس الأمن من الممثل الدائم لزامبيا يجيل بها نصّ اتفاق لوقف إطلاق النار^(٥١).

وفي الجلسة نفسها طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وإذ يشير إلى البيانات التي أدلى بها رئيسه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يضع في اعتباره المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يؤكد من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وتصميما منه على إيجاد حل مع جميع الأطراف المعنية للحالة الإنسانية الخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة وفي المنطقة ككل، وعلى توفير إمكانية عودة جميع اللاجئين والمشردين في أمان وبحرية إلى ديارهم،

وإذ يدرك أن الحالة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتطلب استجابة عاجلة من جانب جميع أطراف النزاع بدعم من المجتمع الدولي،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩ عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

١ - يرحب بتوقيع الدول المعنية على اتفاق وقف إطلاق النار بشأن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، وهو ما يمثل أساسا عمليا لإيجاد حل للتراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

الثاني/نوفمبر ١٩٩٩^(٥٢). وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره، المقدم عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١٢٥٨ الذي يطلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بصفة منتظمة على التطورات الجارية، إنه يتعين على الأمم المتحدة بالرغم من العوائق الهائلة التي تواجه أي عملية للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تواصل تقديم الدعم لعملية السلام لأقصى مدى تسمح به قدراتها. وأوصى تبعاً لذلك بتمديد ولاية أفراد الأمم المتحدة الموجودين حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. وتوحي، رهناً بإحراز مزيد من التقدم، أن يحيل إلى المجلس تقريراً آخر يتضمن توصيات وولاية ومفهوماً مقترحين لعمليات نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مصحوبة بمراقبين عسكريين. وفي الوقت نفسه، قال إنه سيبقي المجلس على علم تام بالتطورات، وطلب إلى جميع الأطراف بالحاح أن تتعاون تعاوناً تاماً مع بعثة الأمم المتحدة. وقال إن للبعثة العسكرية المشتركة، المنشأة عملاً باتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، دوراً أساسياً يجب أن تقوم به في عملية السلام، وإنها تحتاج إلى الدعم لكي تمارس مهامها بفعالية. وبينما يعد نشر أربعة ضباط اتصال عسكريين تابعين للأمم المتحدة خطوة أولى، فقد اقترح أن تزود الأمم المتحدة اللجنة العسكرية المشتركة بالدعم السوقي اللازم وغيره من أنواع الدعم التشغيلي، ودعا المانحين إلى الوفاء بتعهداتهم بأسرع ما يمكن. وأشار إلى أنه يتطلع إلى تعاون وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، وأعرب

(٥٢) S/1999/1116 و Corr.1.

- توفير المساعدة التقنية للجنة العسكرية المشتركة بناء على طلبها؛

- تقديم معلومات إلى الأمين العام بشأن الحالة على أرض الواقع، والمساعدة على تطوير مفهوم العمليات توطئة لاحتمال إسناد دور آخر للأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق بمجرد توقيع جميع الأطراف عليه؛

- الحصول من الأطراف على ضمانات بالتعاون وتأكيدات بتوفير الأمن من أجل عملية نشر المراقبين العسكريين داخل البلد، المحتمل الاضطلاع بها؛

٩ - يرحب باعتزام الأمين العام تعيين ممثل خاص كي يتولى رئاسة وجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولتقديم المساعدة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، ويدعو إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن؛

١٠ - يهيب بجميع الدول والأطراف المعنية أن تكفل حرية حركة وأمن وسلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة في أراضيها؛

١١ - يدعو إلى كفالة وصول المساعدة الإنسانية على نحو مأمون دونما عائق إلى جميع من يحتاجونها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويحث جميع أطراف النزاع على كفالة سلامة وأمن جميع الأفراد العاملين في مجال الخدمات الإنسانية، وإلى التقيد التام بالأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه بصفة منتظمة على التطورات الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يقدم في الوقت المناسب تقريراً عن وجود الأمم المتحدة مستقبلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعماً لعملية السلام؛

١٣ - يقرر أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة

٤٠٦٠): القرار ١٢٧٣ (١٩٩٩)

في الجلسة ٤٠٦٠، المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله التقرير الثاني للأمين العام عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المؤرخ ١ تشرين

أهمية نشرهم الكامل كما هو منصوص عليه في قراره ١٢٥٨ (١٩٩٩)،

وإذ يلاحظ الاجتماعات التي عقدها اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية وفقا للتكليف الصادر إليهما بموجب اتفاق وقف إطلاق النار،

وإذ بحث جميع الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار على التعاون تعاوناً تاماً مع فريق التقييم التقني الذي أوفده الأمين العام إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما ورد في تقريره المؤرخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩، من أجل تمكينه من تقييم الأوضاع والإعدادات لعملية نشر أفراد تابعين للأمم المتحدة في البلد في وقت لاحق،

١ - يقرر تمديد ولاية أفراد الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة، الذين جرى نشرهم بموجب الفقرة ٨ من القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩)، حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير إليه بانتظام عن التطورات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك عن وجود الأمم المتحدة مستقبلاً في البلد دعماً لعملية السلام؛

٣ - يهيب بكل الأطراف في اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا مواصلة الامتثال لأحكامه؛

٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر (الجلسة ٤٠٧٦): القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)

في الجلسة ٤٠٧٦، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس مجدداً انتباه المجلس إلى التقرير الثاني للأمين العام عن الانتشار الأولي للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٥٥). ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس

(٥٥) S/1999/1116 و Corr.1؛ وانظر أيضاً الجلسة ٤٠٦٠.

عن اعتماده متابعة إيفاد ضابطي اتصال عسكريين إلى منظمة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك نشر أفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة في مقر منظمة الوحدة الأفريقية بصورة دائمة.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٥٣).

وفي الجلسة نفسها أيضاً، وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة^(٥٤)، يحيل بها بياناً بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم الاتحاد الأوروبي.

وفي الجلسة نفسها طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٣ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، وإلى البيانات التي أدلى بها رئيسه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يؤكد من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ يمثل أساساً عملياً لإيجاد حل للتراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ مع الارتياح نشر أفراد الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة في عواصم الدول الموقعة لاتفاق وقف إطلاق النار وفي مقر اللجنة العسكرية المشتركة التي أنشأتها تلك الدول، وإذ يؤكد

(٥٣) S/1999/852.

(٥٤) S/1999/1076.

السابقة^(٥٦)، طُرِحَ بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٢٣٤ (١٩٩٩) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩، و ١٢٧٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وإلى البيانات التي أدلى بها رئيسه والمؤرخة ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يضع في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين،

وإذ يؤكد من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يؤكد من جديد أيضا أن اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ يمثل أفضل أساس ناجح لإيجاد حل للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذ يلاحظ الدور المطلوب في ذلك الاتفاق من الأمم المتحدة أن تؤديه في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار،

وإذ يعرب عن قلقه لانتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار المزعومة، وإذ يحث جميع الأطراف على الامتناع عن إصدار أي إعلانات أو اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرّض عملية السلام للخطر،

وإذ يؤكد مسؤولية الأطراف الموقعة عن تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وإذ يهيب بها أن تتبح وتسهل الانتشار الكامل لضباط الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة وغيرهم من الأفراد اللازمين للاضطلاع بولايتهم في كل أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وإذ يرحب بتعهدات الدول والمنظمات للجنة العسكرية المشتركة بتقديم الدعم لها وإذ يهيب بالآخرين أن يساهموا مع الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار في تمويل اللجنة،

وإذ يلاحظ مع القلق الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذ يهيب بجميع الدول الأعضاء المساهمة في النداءات الإنسانية الموحدة الحالية والمقبلة،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء الآثار الخطيرة للنزاع على أمن ورفاه السكان المدنيين في كل أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

(٥٦) S/1999/1207.

وإذ يعرب أيضا عن قلقه إزاء آثار النزاع الضارة على حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في الأجزاء الشرقية من البلد، وإزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كل أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

وقد نظر في توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩،

وإذ يكرر تأكيد أهمية إتمام فريق التقييم التقني الموفد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم الأحوال هناك وللإعداد لإمكانية إجراء انتشار للأمم المتحدة في وقت لاحق في ذلك البلد، وكذلك للحصول على ضمانات ثابتة من أطراف النزاع بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرّيتهم في التنقل، لمهمته بنجاح،

وإذ يشير إلى المبادئ ذات الصلة الواردة في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بهم المعتمدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،

وإذ يؤكد على أهمية إتمام نشر أفراد الاتصال العسكريين التابعين للأمم المتحدة وفقا لما ينص عليه القرار ١٢٥٨ (١٩٩٩)،

١ - يهيب بجميع أطراف النزاع وقف الأعمال القتالية، وتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في لوساكا تنفيذا كاملا، واستخدام اللجنة العسكرية المشتركة لفض الخلافات بشأن المسائل العسكرية؛

٢ - يشدد على ضرورة إيجاد عملية مصالحة وطنية حقيقية متواصلة، ويشجع جميع الكونغوليين على المشاركة في الحوار الوطني الذي سينظم بالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، ويهيب بجميع الأطراف الكونغولية ومنظمة الوحدة الأفريقية التوصل إلى الصيغة النهائية لاتفاق بشأن ميسر الحوار الوطني؛

٣ - يرحب بتعيين الأمين العام لمثله الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليرأس وجود الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولتقديم المساعدة في تنفيذ وقف إطلاق النار؛

٤ - يقرر أن تشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الأفراد المأذون بهم بموجب قراره ١٢٥٨ (١٩٩٩) و ١٢٧٣ (١٩٩٩)، بما في ذلك مجموعة متعددة التخصصات من الموظفين في ميادين حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والإعلام والدعم الطبي وحماية الأطفال والشؤون السياسية والدعم الإداري، ليساعدوا الممثل الخاص، وذلك حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٠؛

المداولات التي أجريت في ١٦ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٨٣)

في الجلسة ٤٠٨٣، المعقودة في ١٦ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل
إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا رئيس المجلس (المملكة
المتحدة)، بموافقة المجلس، وكيل الأمين العام لشؤون عمليات
حفظ السلام إلى تقديم إحاطة إعلامية عن الحالة فيما يتعلق
بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بموجب المادة ٣٩ من
النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي الجلسة نفسها، أحاط وكيل الأمين العام
لعمليات حفظ السلام المجلس علماً بأن الحالة العسكرية
والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدهورت تدهوراً
خطيراً. وفي ما يتعلق بنشر موظفي الأمم المتحدة، قال إن
الممثل الخاص الجديد للأمين العام لجمهورية الكونغو
الديمقراطية وصل إلى كينشاسا ليتقلد مهام منصبه.
وبالإضافة إلى ذلك، نشرت بعثة منظمة الأمم المتحدة في
جمهورية الكونغو الديمقراطية ٦٢ من أصل ٩٠ فرداً من
أفراد الاتصال العسكريين المأذون لهم بموجب قرار مجلس
الأمن ١٢٥٨ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٩.
ومع ذلك، وإلى أن يضمن الجانبان للبعثة ما تحتاجه من
الأمن الكامل وحرية الحركة، فهي لن تتمكن من إتمام
استقصائها التقني للبلد أو وضع أفراد اتصال عسكريين في
المقار العسكرية الخلفية للأطراف على النحو المنصوص عليه
في قرار المجلس. وإلى أن يتم الحصول على المعلومات اللازمة
من الاستقصاء ومن المقار العسكرية المعنية، لن يتسنى تقديم
مفهوم تفصيلي شامل للعمليات إلى المجلس، على النحو
المطلوب في القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩). وأشار إلى أنه يعتزم
تقديم تقرير آخر عن الحالة في منتصف كانون الثاني/يناير،
وتوقع أن يتضمن ذلك التقرير خيارات وتوصيات^(٥٧).

٥ - يقرر أيضاً أن تضطلع البعثة، بقيادة الممثل الخاص
للأمين العام طبقاً للقرارين ١٢٥٨ (١٩٩٩) و ١٢٧٣ (١٩٩٩)،
بالمهام المستمرة التالية:

(أ) إقامة اتصالات مع الموقعين على اتفاق لوساكا
لوقف إطلاق النار على مستوى مفاوضات قيادتهم، وكذلك في عواصم
الدول الموقعة على الاتفاق؛

(ب) إقامة الاتصال مع اللجنة العسكرية المشتركة
وتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ مهامها بموجب اتفاق لوساكا لوقف
إطلاق النار، بما في ذلك في مجال التحقيق في انتهاكات وقف
إطلاق النار؛

(ج) توفير المعلومات عن الأحوال الأمنية في جميع
مناطق عملها، مع التركيز على الأحوال المحلية التي تؤثر على القرارات
التي تتخذ في المستقبل بشأن إيفاد أفراد تابعين للأمم المتحدة؛

(د) التخطيط لمراقبة وقف إطلاق النار وفض
اشتباك القوات؛

(هـ) إقامة الاتصالات مع جميع الأطراف في اتفاق وقف
إطلاق النار من أجل تسهيل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المشردين
واللاجئين والأطفال وغيرهم من المتضررين، والمساعدة في حماية
حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل؛

٦ - يشدد على أن النشر التدريجي للمراقبين
العسكريين التابعين للأمم المتحدة مع عناصر الدعم والحماية اللازمة
في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيتوقف على قرار آخر يتخذه
المجلس، ويعرب عن نيته اتخاذ هذا القرار فوراً على أساس توصيات
الأمين العام اللاحقة، مع مراعاة استنتاجات فريق التقييم التقني؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يُعجّل بإعداد مفهوم
للعمليات بناء على تقييم الظروف الأمنية وإمكانيات الوصول إلى
الأماكن المطلوبة وحرية التنقل وتعاون الموقعين على اتفاق وقف
إطلاق النار؛

٨ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقيه على علم
بصفة منتظمة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن يقدم إليه
تقريراً عنها في أقرب وقت ممكن، وأن يقدم توصياته بشأن نشر مزيد
من أفراد الأمم المتحدة في البلد وبشأن حمايتهم؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم فوراً باتخاذ
الخطوات الإدارية اللازمة لتجهيز عدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم
المتحدة العسكريين، بغية تيسير ما يأذن به المجلس في المستقبل من
انتشار سريع لبعثات الأمم المتحدة؛

١٠ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

إن ”ظهور الأسطورة التي تقول إن تباطؤ مجلس الأمن هو الذي قتل اتفاق لوساكا“، فتسائلا عما إذا إن كان هناك من يعتقد جدياً بأن اتفاق لوساكا قد راعته كل الأطراف في الأشهر الثلاثة الأولى من وجوده، وأنه لم يبدأ في التحلل إلا نتيجة لتقاعس المجلس. وأكد أن التزام هولندا بأفريقيا لا يمكن أن ترقى إليه الشكوك، وأنه ليس هناك أي تباطؤ في التزامها بالمشاريع الأفريقية التي تحظى باهتمام خاص من مجلس الأمن^(٥٩).

وذكر ممثل غامبيا أن وفده ينتظر بشغف تقرير فريق المسح الفني وتقرير الأمين العام بشأن عمليات الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن مما يسعد وفد بلده أن يلاحظ أن اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية اللتين أنشأتهما الأطراف في الاتفاق تعملان بشكل فعال. وأعرب عن الامتنان للولايات المتحدة لمساهمتها السخية للجنة العسكرية المشتركة، وشجع الدول الأخرى التي يمكنها أن تقدم المساعدة على أن تفعل ذلك. وأعرب عن أمله في أن يعمل مجلس الأمن بسرعة على نشر بعثة لحفظ السلام كاملة المقومات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تنضج الأمور^(٦٠).

ولاحظ ممثل كندا استمرار القلق نتيجة انتهاكات وقف النار الخطيرة التي تقوم بها جميع الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن تلك الانتهاكات تبين أن الظروف الأمنية المطلوبة لوزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين غير قائمة بعد. وطلب إلى الأمانة العامة أن تبدي وجهات نظرها بشأن كيفية مواصلة تقديم مساعدة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاق لوساكا في وجه القتال المستمر إذا لم يتم نشر أفراد إضافيين في جمهورية الكونغو

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه في حين يُعدّ اتفاق لوساكا وثيقة ممتازة ووضعت الأطراف نفسها، فإن هذا الاتفاق يُتجاهل وينتهك على نحو واسع. ورحب بترشيح السير كيتوميلي ماسيري، الرئيس السابق لجمهورية بوتسوانا، لتولي دور الميسر المحايذ للمفاوضات السياسية بين الكونغوليين. وأوضح أن الولايات المتحدة كانت ستجد صعوبة في أن تتحرك إلى الأمام لدعم صون السلم دون أن يكون هناك ميسر للعمل في ما يتعلق بالمكون السياسي ذي الأهمية الحاسمة. وأكد أن اللجنة العسكرية المشتركة ومنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يجب أن تعمل معاً بشكل أوثق. وقال إن الولايات المتحدة تحتاج فعلاً إلى معرفة تكوين قوة صون السلم وهيكلها، وتعتقد أنه من الضروري أن يكون هناك جهد تخطيطي مكثف تشارك فيه إدارة عمليات حفظ السلام والدول الممثلة في مجلس الأمن والمساهمون الرئيسيون المحتملون بقوات وبأموال. وأضاف أنه يجب أن تُعرف العلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة، وحالة القيادة والمراقبة في الميدان، والولاية والحجم والتكاليف والقوات الاحتياطية، وأن الولايات المتحدة لن تصوّت على قرار قبل أن تعرف ما تصوّت عليه^(٥٨).

وذكر ممثل هولندا المجلس بأنه منذ اليوم الأول الذي ناقش فيه المجلس اتفاق لوساكا، كان أعضاء المجلس قد وقعوا بالفعل تحت ضغط لإرسال قوات لحفظ السلام فوراً بالرغم من أنه لم يكن أحد من المتمردين قد أبدى استعداداً للتوقيع. وقال إنه إذا كان اتفاق لوساكا ”محك اختبار“، فإنه كذلك أولاً وقبل كل شيء لمن وقعوه، وإذا كانت الأطراف ذاتها لا تفي بالتزاماتها، فلا يمكن للمجلس أن يفعل شيئاً. وقال

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

أكد أن من الأولويات العاجلة للمجلس والأمم المتحدة أن يقوم بإرسال مراقبين عسكريين وقوات لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن، لأنه لا يمكن توفير الرصد الفعال والإبقاء على وقف إطلاق النار إلا عندما يتم نشر هذه القوة. وأعرب عن اتفاقه مع وجهة النظر التي أعرب عنها في وقت سابق وهي أن قدرة المجلس على المضي قدماً بتسوية الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق إجراءات ملموسة ستكون بمثابة "الاختبار" للأهمية التي يوليها المجلس للصراعات الأفريقية. وفي هذا الصدد، قال إنه في الوقت الذي يتطلع فيه إلى تنفيذ القرار ١٢٧٩ (١٩٩٩)، ويرحب بالأعمال التحضيرية التي تضطلع بها الأمانة العامة لهذا الغرض، يتوقع أيضاً أن يُجمع أعضاء المجلس على اتخاذ إجراءات ملموسة في أقرب وقت ممكن لوزع المراقبين العسكريين في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٦٣).

وبينما أعرب ممثل ناميبيا عن الترحيب بتعيين ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا كوسيط في الحوار الوطني، فقد ذكر أن وفد بلده لاحظ أن تقارير وسائط الإعلام تشير إلى أن مستثمرين من بلدان عديدة يمارسون الأعمال التجارية مع حركة المتمردين، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن هذه الأعمال تنتهك بصورة واضحة السلامة الإقليمية للبلد. وقال إن لا أحد يقول بأن الحالة سهلة، لكن للوقت أهمية جوهريّة، وينبغي للمجلس أن يضطلع بمسؤوليته في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وكرر تأكيد التزام ناميبيا بتنفيذه تنفيذاً كاملاً. غير أنه أكد أنه بينما ستمسك ناميبيا بموقفها على نحو سلمي، فإنها لن تقدم نفسها "كأهداف ضعيفة عندما يطلق المتمرّدون ومن يدعمونهم النار عليها".

الديمقراطية. ورحب بترشيح ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، ميسراً للحوار المشترك بين الأطراف الكونغولية، وحث جميع الأطراف على الالتزام بهذا الحوار حتى يمكن أن تبدأ عملية المصالحة بداية جادة^(٦١).

وأشار ممثل فرنسا إلى أن الحالة مأساوية وتتطلب أن يبذل المجلس جهداً حقيقياً ملموساً. واقترح أن يسأل المجلس نفسه عما يمكن عمله على الفور لكي يحاول مواجهة الأخطار الداهية في المنطقة، وهي أخطار تؤدي إلى خسائر في أرواح البشر. واقترح أن يبحث المجلس الأمانة العامة على مواصلة بذل جهودها للتوصل إلى خطة للعمليات. وأعرب عن ترحيبه بترشيح ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، لشغل منصب الميسر، وبوصول الممثل الخاص للأمين العام. وسأل وكيل الأمين العام عما إذا كان من الممكن بالفعل أن تقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض المساعدة العسكرية إلى اللجنة العسكرية المشتركة بتزويدها بضباط الأركان اللازمين لمساعدة اللجنة في عملها. وتساءل أيضاً عن إمكانية أن تقدم اللجنة تقارير إلى مجلس الأمن عن الإجراءات التي تتخذها، قائلاً إن من شأن هذا أن يستجيب لما أعرب عنه من رغبات في مزيد من التنسيق بين المنظمات الإقليمية، وتحديدًا منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة^(٦٢).

وقال ممثل الصين إن عملية السلام لا تزال تغوص في مستنقع المصاعب، وإن استجابة الأمم المتحدة ومجلس الأمن للحالة بطيئة للغاية. وبينما أعرب عن الترحيب بالأنباء التي وردت عن ترشيح ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، بوصفه ميسراً، وعن تأييده لعقد الحوارات السياسية الوطنية بين أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

إطار عمل لوساكا. وثالثاً، ينبغي أن يدعم المجلس نشر قوة فعالة تابعة للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق لوساكا. وينبغي أن تتوافر لقوة حفظ السلام القدرة على رصد وقف إطلاق النار، والتحقق من انسحاب جميع القوات الأجنبية، والتحقيق في التقارير عن الأنشطة العسكرية التي تقوم بها مجموعات مسلحة أخرى. بيد أن بلدان المنطقة لا بد أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن مستقبلها. ورابعاً، من اللازم أن يضع المجلس خطة تكفل بنجاح نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج مجموعات الميليشيات المسلحة. وحث جميع الأطراف على العمل من خلال اللجنة العسكرية المشتركة، بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، على مواصلة وضع خطة موثوقة تجتذب مستويات الدعم الدولي اللازم كيما يصبح تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مستطاعاً. وخامساً، من اللازم أن يعالج المجلس مسألة تحقيق أرباح فاحشة من استغلال الموارد الهائلة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستخدمها جميع الأطراف في استمرار الحرب. وسادساً، ينبغي أن يواصل المجلس تأييده لعقد مؤتمر دولي معني بالبحيرات الكبرى لحل المشاكل الهامة في المنطقة، بعد أن تنفذ الأطراف العناصر الأساسية من اتفاق لوساكا. ورحب بترشيح الرئيس السابق ماسيري. وأعرب عن أمله في أن تنعقد اللجنة السياسية المنشأة بموجب اتفاق لوساكا في وقت مبكر لمناقشة مسألة التنفيذ^(٦٦).

ورحب ممثل غابون بترشيح ماسيري، رئيس بوتسوانا السابق، ميسراً، وبالتقدم المحرز في أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة، في ضوء الموارد المتاحة لها. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي للمجلس "أن يركز إرادته في تسوية الصراع، بدلاً من التركيز على الصعوبات"، وأنه ليس من

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ١٩.

وبينما أعرب عن الترحيب بتوزيع لجان عسكرية مشتركة إقليمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومراقبين لمنظمة الوحدة الأفريقية، فقد أعرب عن أمله في أن يسرع مجلس الأمن باتخاذ قرار بالإذن بنشر مراقبين عسكريين. وشدد على ضرورة حدوث النشر بسرعة في ضوء أحكام القرار ١٢٧٩، وقال إنه "إذا انتظرنا تحقيق الكمال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا سنفقد كل شيء تحقق من عملية السلام في لوساكا"^(٦٤).

وتساءل ممثل البرازيل عن كيفية التوفيق بين موقفين متعارضين، كل منهما على صواب؟ وقال إن زملاءه، ولا سيما زملاؤه الأفارقة، قد عرضوا بوضوح فائق الحاجة إلى أن يعمل مجلس الأمن "بسرعة شديدة للغاية"، وقد وجّه ممثل فرنسا انتباههم إلى ضرورة بلورة مفهوم للعمليات بطريقة محددة وقاطعة. وأضاف أن كل هذه العناصر عناصر إيجابية ومن المؤكد أنه ينبغي أن توضع في الاعتبار لدى البحث عن حل للمشكلة. وأشار إلى أنه سيتعين أن تكون قوة عمليات حفظ السلام "نشيطه"، وأعرب عن اعتقاده أن أعضاء المجلس لو قاموا بتحليل جميع نتائج تلك الصفة وأضافوا عبارة "إرسالها على نحو عاجل"، لكان بوسعهم أن يبدأوا في حل المشكلة^(٦٥).

وقال ممثل المملكة المتحدة إنهم وصلوا إلى نقطة حرجة، فهناك اتفاق للسلام، ولكن الحالة آخذة في التدهور، ولا تمثل الأطراف جميعها لالتزاماتها. واقترح أن ينصب تركيز المجلس على ستة مجالات بعينها. أولاً، يجب أن يصر المجلس على أن تعود الأطراف جميعها إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا، مع التشديد على أنه لا بديل للسلام التفاوضي. وثانياً، يلزم أن يبذل المجلس ما في وسعه لدعم

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحات ١٤ إلى ١٦.

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٦ و ١٧.

وأشار عدة متحدثين آخرين إلى الحاجة إلى نشر بعثة لحفظ السلام بالسرعة الواجبة بعد إنجاز التقييم الذي يضطلع به فريق الاستقصاء التقني وتوافر المستوى الأمني الكافي؛ وأكدوا الحاجة إلى المزيد من التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ورحبوا بترشيح ماسيري، الرئيس السابق لبوتسوانا، ميسرا، وبالسيد كامل مرجان بوصفه الممثل الخاص للأمين العام؛ وأعربوا عن القلق إزاء انتهاكات وقف إطلاق النار؛ ودعوا جميع الأطراف إلى الامتثال لأحكام اتفاق لوساكا. وتساءل بعض الوفود عن التأخير في سير عملية السلام، وعن سبب التردد من قبل الأمم المتحدة في التدخل المطلوب للمساعدة في تحقيق سلام ثابت ودائم بدلا من السلام "المتأرجح الحالي" (٦٩).

وفي الجلسة نفسها، أعطى الرئيس الكلمة للأعضاء الذين رغبوا في مداخلة ثانية.

ولاحظ ممثل الولايات المتحدة بروز توافق في الآراء في معظم جوانب المشكلة. وفي ما يتعلق بنشر قوة حفظ السلام، قال إن القضية ليست "ما إذا، وإنما موعد وكيفية ذلك". وأشار إلى رغبة بلده في التصويت لصالح القرار حالما يتسنى له معرفة الولاية والحجم والتكاليف. وأعرب عن أمله في أن يتمكن بلده نتيجة للاجتماع من التعجيل بمعرفة ما يطلب منه الموافقة عليه وتكثيفه وتوضيحه، الأمر الذي يتطلب قدراً كبيراً من أعمال الموظفين داخلها، والولايات المتحدة مستعدة للقيام به (٧٠).

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (ماليزيا)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الأرجنتين)؛ والصفحة ٢٠ (سلوفينيا)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (البحرين).

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

المنطقي الرغبة في الحصول على ضمانات أمنية مطلقة. وقال إن أفريقيا تتوقع عملاً حقيقياً وفورياً، فقد سبق أن انتظرت فترة أطول مما يجب منذ التوقيع على الاتفاق. وأضاف أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته، وأن يمارس أيضاً الضغط على الأطراف لكي يضمن امتثالها لالتزاماتها بموجب اتفاق لوساكا (٦٧).

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أنه يتفق مع ما قُدّم من حجج ممن تكلموا عن الحاجة إلى اتخاذ مقررات عاجلة ومن يرون أن هناك حاجة إلى توفير الظروف اللازمة لإجراء ذلك. وأعرب عن القلق الشديد من أن الفريق التقني - ليس عن طريق خطأ منه - لم يتمكن من إتمام عمله في الوقت المحدد، وأكد ثقته من أنه حالما تتوافر المعلومات ذات الصلة، سيتخذ مجلس الأمن القرار المناسب بشأن نشر عدد أقصاه ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين عملاً بالقرار ١٢٧٩ (١٩٩٩). وأعرب عن اعتقاده بوجود عاملين حاسمين هما رغبة أطراف النزاع في التقييد، بحسن نية، بالتزاماتها، وتعاونها مع الأمم المتحدة، أساساً في ما يتعلق بالمسائل العملية المتصلة بأعمال فريق الاستقصاء التقني. ووجه الشكر إلى الذين لفتوا الانتباه إلى الأهمية الخاصة للتنظيم السريع لحوار وطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق لوساكا. وختاماً، كرر تأكيد دعم الاتحاد الروسي لعقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي سيستلزم توافر عنصر سياسي قوي جداً بحيث يمكن من النظر في المسائل الرئيسية المتمثلة في تعزيز السلم والأمن في المنطقة ككل (٦٨).

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

وخلص الرئيس إلى بعض الاستنتاجات غير الرسمية من المناقشة، فكرر تأكيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه أفريقيا. وقال إن اتفاق لوساكا يرتكز على دعم دولي وأنه يلزم تبعاً لذلك أن تساعد الأمم المتحدة على تنفيذ ذلك الاتفاق عن طريق مزيد من الوجود. وشدد على ضرورة أن تظهر الأطراف عزمها على الوفاء بالتزاماتها قبل أن يكون من السليم أو المعقول أن تقوم الأمم المتحدة بالوجود على نطاق أوسع. وقال إن على كل من يتحمل مسؤوليات بموجب اتفاق لوساكا أن يضطلع بها على الفور، وإن مجلس الأمن سيعمل بأكبر قدر من الفعالية والسرعة الممكنة. وسيعود المجلس إلى هذا الموضوع قريباً، ويحلل فحوى هذه المناقشة ويتخذ الإجراءات بناءً عليها^(٧٣).

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٥ و ٢٦.

وأعرب ممثل هولندا عن اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة. وتساءل أيضاً عما إذا كان من المناسب أن يطلب إلى اللجنة العسكرية المشتركة أن "تزيد اجتماعاتها على نحو أكثر تواتراً"^(٧١).

وأعرب ممثل فرنسا عن اتفاقه مع ممثل الولايات المتحدة. ولاحظ الرغبة الملحة للمجلس في التحرك إلى الأمام بسرعة، والتأييد الشديد لعقد مؤتمر دولي بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية. وطلب إلى ممثل الأمانة العامة أن يدعو الرئيس المقبل للمجلس إلى طلب النظر في موضوع عقد مؤتمر دولي. وأعرب عن اعتقاده بأن موضوع أفريقيا يجب النظر فيه من جانب المجلس على أساس دائم^(٧٢).

(٧١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(٧٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٢ و ٢٣.

١٢ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإجراءات الأولية

في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، التي أنشئت بناءً على طلبه لتسهيل استتباب السلم والأمن من جديد، بالقيام بالعمليات اللازمة، بصورة محايدة وغير متحيزة، بغية تحقيق الأهداف المحددة في ولاية بعثة الرصد، وأن يأذن، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لهذه الدول، وكذا للدول التي تدعمها، بأن تكفل أمن أفراد بعثة الرصد وحرية تنقلهم. وأحال أيضاً نص ولاية قوة البلدان الأفريقية المكلفة برصد تنفيذ اتفاقات بانغي، ونص الاتفاق بشأن مركز هذه القوة.

وفي الجلسة ٣٨٠٨، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في

المقرر المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٠٨):
القرار ١١٢٥ (١٩٩٧)

برسالتين متطابقتين مؤرختين ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن^(١)، أحاط رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى المجلس علماً بوقوع أزمة خطيرة، في سياق عدم الاستقرار الإقليمي، نبعت من تمردات الجيش التي اندلعت في عام ١٩٩٦ وأدت إلى احتفاظ متمردين سابقين وميليشيات بكميات هامة من إمدادات الأسلحة. والتمس من مجلس الأمن أن يأذن للدول الأعضاء

(١) S/1997/561.